

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 56

الجمعة، 23 شباط/فبراير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 62 من جدول الأعمال

الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تحل غدا، 24 شباط/فبراير، الذكرى السنوية الرسمية الثانية على شن الاتحاد الروسي عدوان شامل على أوكرانيا، جارفا جارتها الدولة ذات السيادة والمدنيين الأبرياء في متاهات الذعر والكره. شهد العالم كيف مثل ذلك اليوم المشؤوم بداية سلسلة من الانتهاكات الطويلة الأمد وغير القانونية والصارخة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والذين يجتمعون هنا اليوم لا يسوغ لهم التغافل عن الدمار والخراب المستمرين ولا يسعهم تجاهل محنة شعب أوكرانيا. تزداد هذه الحقيقة وضوحاً لا سيما وأن هذا العام يتزامن أيضاً مع الذكرى السنوية العاشرة لمحاولة الاتحاد الروسي غير القانونية ضم القرم والأراضي الأوكرانية الأخرى في عام 2014.

خلال العامين المنصرمين، اقتلع ملايين المدنيين العزل من ديارهم وأجبروا على الفرار بحثاً عن الأمان والمأوى. باتت المدارس والمستشفيات، التي تشكل عناصر أساسية للبنية التحتية المدنية المحمية من الهجمات بموجب القانون الدولي، كشواهد الأمل والمعافاة، أطلالاً مدمرة عن قصد وتصميم. تحققت بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا التابعة للأمم المتحدة من حدوث زيادات مقلقة في عدد الضحايا من غير المقاتلين؛ وارتفع عدد القتلى والجرحى المدنيين في كانون الثاني/يناير من هذا العام بشكل كبير وكان أعلى بنسبة 37 في المائة مما كان عليه في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ينبغي لنا في خضم كل هذا ألا نغفل الحالة الخاصة للأطفال الأوكرانيين، الذين انتزع الآلاف منهم من أحضان ذويهم ورحلوا قسراً إلى روسيا محرومين من دفء ديارهم وكنف أحبائهم. يجب إعادة هؤلاء الأطفال الأبرياء، الذين اختطفوا بصورة غير قانونية، إلى أوكرانيا ولم شملهم مع أسرهم فوراً.

يجب أن نضع في اعتبارنا أيضاً أن آثار هذه الحرب تطال ما هو أبعد من حدود أوكرانيا. إذ تتعرض البيئة، الضحية الصامتة للنزاع،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room A0928 (verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات العسكرية الروسية من أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دولياً. وإلى جانب الإدانات، يجب علينا، نحن الأمم المتحدة، أن نعمل بنشاط من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ومستدام بما يتماشى مع ميثاق هذه المنظمة. ويوفر القرار الذي اتخذته الجمعية العامة قبل عام (دإط-6/11) خريطة طريق لتحقيق هذا الهدف.

وألاحظ مع التقدير المشاورات الدولية التي جرت في الدانمرك والمملكة العربية السعودية ومالطة، ومؤخراً في دافوس، سويسرا. وتبني تلك المشاورات على قرارات الجمعية العامة وتمثل خطوات حاسمة نحو إيجاد حل دائم لهذه الأزمة. ويجب علينا أن ندعم جميع الجهود التي يمكن أن تفتح المجال لعملية تهدف إلى حل هذا النزاع من خلال الدبلوماسية والحوار، مع الحرص الدائم على أن تتماشى هذه العمليات مع المبادئ الأساسية للميثاق والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة. وبينما نتأمل في عامين من الكرب والمصاعب، دعونا نخرج من هذا المكان برسالة تضامن مدوية ودعم لا يتزعزع لشعب أوكرانيا الصامد. لقد تحملوا معاناة لا يمكن تصورها بكرامة وشجاعة وصمود، وما زالوا يستجمعون العزيمة القوية للدفاع عن وطنهم. وبوصفنا الأمم المتحدة والجمعية العامة، يجب أن نقف معهم في سعيهم لتحقيق العدالة والسلام، وبصفتي رئيساً، أضم صوتي إلى الأعضاء في هذا النداء الواضح.

دعونا نضاعف جهودنا لإنهاء الحروب ونستهل مستقبلاً يسوده الأمل والعودة والازدهار لشعبي أوكرانيا وروسيا على حد سواء، بل وفي أي مكان آخر بدون استثناء. فلنغتنم هذه الجلسة لنؤكد من جديد التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبسيادة القانون. ويمكننا معاً أن نبني عالماً لا يسوده السلام فحسب، بل يسوده العدل أيضاً.

وكما أعلن بالأمس من خلال بوابة deleteGATE، أود أن أذكر جميع الوفود بتشجيعهم على ألا تزيد مدة بياناتهم عن خمس دقائق لإتاحة الفرصة لأكثر عدد ممكن من الوفود للإدلاء ببياناتها في الجلسة صباح اليوم قبل مواصلة الإدلاء بالبيانات يوم الاثنين، 26 شباط/فبراير.

للتهديد جراء النفايات الكيميائية المنبعثة من المرافق المنكوبة إضافة إلى تزايد التلوث وانبعاثات غازات الدفيئة المصاحبة للقتال المستعر. [وعلاوة على ذلك، فإن عسكرة المواقع النووية تتطوي على خطر حقيقي بوقوع حادث نووي، وهي نتيجة من شأنها بلا شك أن تؤدي إلى كارثة ذات أبعاد هائلة. وفي نهاية المطاف، فقد أثرت الحرب على جميع الدول الأعضاء المجتمعة في القاعة، سواء في شكل ارتفاع أسعار المواد الغذائية أو في سياق انعدام الأمن في مجال الطاقة.

ولا شك أن هذه الحرب التي لا داعي لها كانت محفزاً كبيراً في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية العالمية، ولم يقتصر ضررها المباشر على البلدان المعنية فحسب، بل أعاق أيضاً التقدم الإنمائي في العديد من البلدان الأخرى، وخاصة البلدان النامية. إنها تقوض بشكل فعال أسس ميثاقنا ذاتها، وتهدد مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية، التي تعاهدنا جميعاً على التمسك بها والدفاع عنها. وقد أوجدت وأبرزت عدم الثقة وعدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ على نطاق عالمي. وأخلت بالتوازن الدقيق للعلاقات الدولية في وقت تعد فيه الوحدة والتضامن والتعاون أمورا حاسمة تماماً لحل المشاكل المتعددة الأطراف.

ونحن نواجه في الوقت نفسه التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ ونسعى جاهدين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ولا يسعنا أن ندع العدوان والنزاع يعرقلان تقدمنا. ويجب ألا ننسى أبداً: إن الحرب تتعارض بشكل مباشر مع الأهداف التي التزمنا بالسعي إلى تحقيقها. وبالتالي، فإن المسؤولية تقع على عاتق كل واحد منا بدون استثناء لدعم المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة - ميثاقنا - والدفاع عنها، وبذلك نضمن أولية سيادة القانون واحترامه. ويشمل ذلك الامتنثال لأوامر المحاكم الدولية، ولا سيما تلك التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في آذار/مارس من العام الماضي، والتي دعت فيها المحكمة الاتحاد الروسي إلى التعليق الفوري لعملياته العسكرية في أوكرانيا.

ولئن كان مجلس الأمن مشلولاً بسبب الانقسام، فلنستمد القوة من الصوت الجماعي للجمعية العامة التي أدانت العدوان وطالبت

لا تتوخى إنهاء الأعمال العدائية فحسب، بل تتضمن أيضا مقترحات لتعزيز الأمن الغذائي، والسلامة النووية، وحماية البيئة، وأمن الطاقة، والعدالة الدولية، وحقوق الإنسان، واحترام ميثاق الأمم المتحدة.

وما فتئت أوكرانيا تعمل بلا كلل لحشد الدعم الدولي لخطتنا من أجل السلام. في غضون أقل من عام، ارتفع عدد البلدان والمنظمات الدولية المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بصيغة السلام من 15 إلى 82 بلدا، وأشكر كل دولة وكل مؤسسة، بما في ذلك الأمم المتحدة، على المشاركة. ويدل ذلك على إدراك عالمي متزايد بأن صيغة السلام هي السبيل الوحيد للمضي قدما نحو سلام عادل ودائم. والأهم من ذلك أن البلدان المشاركة في العملية تمثل جميع قارات العالم ومناطقه. هذا المسعى ليس مسعى غربيا. بل هو مبادرة عالمية حقا تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وتعمل أوكرانيا الآن بنشاط مع الشركاء للتحضير لأول مؤتمر قمة عالمي للسلام، من المقرر عقده في سويسرا. وأشجع كل دولة عضو حاضرة في الجمعية العامة تشجيعاً قوياً على المشاركة بهمة في العملية وحضور مؤتمر القمة العالمي المقبل للسلام. سيكون المؤتمر فرصة حقيقية للاتفاق على رؤية عادلة وشاملة للسلام. وحالما نتخذ هذا الموقف العالمي والمشارك، لن يكون أمام روسيا خيار آخر سوى الانخراط في العملية بحسن نية.

إن حجم هذه الحرب وآثارها العالمية هائلة، كما أن معاناة الأوكرانيين هائلة. وأوجه انتباه الأعضاء بشكل خاص إلى مصير الآلاف من أسرى الحرب الذين ما زالوا في الأسر الروسي. وغالبا ما يتعرضون لسوء المعاملة، وتعيق روسيا وصول المراقبين الدوليين إليهم. لا بد من إطلاق سراحهم وتبادلهم.

ومن انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة الاضطهاد السياسي، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب والانتهاك الجنسي، والتجنيد القسري والتغيير المتعمد للخصائص الديمغرافية. ومن أفظع الجرائم الروسية سرقة الأطفال الأوكرانيين وأخذ الرهائن المدنيين. ونرى أن الأمم المتحدة يمكن لها - وينبغي لها - أن تكون أكثر فعالية

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد دميترو كوليبا، وزير خارجية أوكرانيا.

السيد كوليبا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء التي أيدت باستمرار النداءات الهامة التي وجهتها الجمعية العامة التي تدين العدوان الروسي على أوكرانيا وتحت موسكو على وقف الأعمال العدائية. لقد أثبتت الجمعية في مناسبات عديدة أن الأغلبية العالمية تقف إلى جانب أوكرانيا، أي الوقوف فعليا إلى جانب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والسلام. لقد اختارت أكثر من 140 دولة عضوا تحديدا هذا الموقف العادل. ويمثل ذلك ما يقرب من ثلاثة أرباع أعضاء الأمم المتحدة. لو كان بإمكان الجمعية العامة إنهاء الحرب واستعادة السلامة الإقليمية لأوكرانيا من خلال اتخاذ قرار، لكانت أوكرانيا بالفعل في سلام. ولو كانت روسيا نفذت أمر محكمة العدل الدولية الصادر في 16 آذار/مارس 2022، لكننا نعيش بالفعل في سلام.

واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن المحكمة، ضمن تدابيرها التحفظية، أشارت إلى أن الاتحاد الروسي يجب عليه أن "يعلق فوراً العمليات العسكرية التي بدأها في 24 شباط/فبراير 2022 في أراضي أوكرانيا". ولا يزال ذلك القرار الملزم قانونا ساريا اليوم. ويمكننا أن نرى أيضاً أنه خلال هذين العامين لم يزد الأمن العالمي إلا تدهوراً. وتشتعل المزيد والمزيد من الحروب والنزاعات في جميع أنحاء العالم. وأحد أسباب ذلك هو الجرح النازف في قلب أوروبا.

ولأسف، تتجاهل روسيا إرادة الأغلبية العالمية. وهي مستمرة في عدوانها وتلقي بالمزيد والمزيد من الرجال وسط نيران الحرب. وتواصل قتل وتشويه الجنود والمدنيين الأوكرانيين، فضلا عن انتهاكها الوحشي لحقوق الإنسان الأساسية في الأراضي المحتلة. ولا يمكن لروسيا أن تتجاهل صوت غالبية دول العالم إن اتخذنا جميعا موقفا قائما على المبادئ وتصرفنا بشكل جماعي.

وصيغة السلام التي اقترحها الرئيس زيلينسكي تمثل تحديدا هذه الفرصة. وعلم جميع الأعضاء النقاط العشرة الواردة في الصيغة. وهي

ما فتئت صيغة السلام التي اقترحتها أوكرانيا اقترح السلام الجدي الوحيد المطروح على الطاولة، ويمكن لكل دولة محبة للسلام في الجمعية - وأنا متأكد من أن الأغلبية المطلقة من الأعضاء تمثل دولا محبة للسلام - أن تستخدم تأثيرها الدبلوماسي لتنفيذ صيغة السلام. إذا كنا جادين في استعادة السلام، ليس في أوكرانيا فحسب ولكن أيضا على الصعيد العالمي، فقد حان الوقت للتخلي عن مجرد التمني والانخراط في عمل واقعي وشاق. ومؤتمر القمة العالمي للسلام يتيح تحديدا هذا الطريق العملي والواقعي نحو السلام. وأحث جميع الأعضاء على مساعدتنا في هذا المسعى. وأود أيضا أن أختتم بالإعراب عن الشكر لكل دولة وقفت إلى جانب شعب أوكرانيا طوال هذه السنوات الرهيبة. سوف نحقق النصر معا.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أعتقد أنه من الواضح لأي شخص قادر على تحليل الحالة تحليلا مستقلا وغير متحيز، أن الموضوع قيد المناقشة اليوم في الجمعية العامة لا علاقة له بالواقع ولا يُستخدم إلا لتحقيق مآرب سياسية. والحقيقة هي أنه لا توجد أراضي أوكرانية محتلة مؤقتا. لكن هناك مناطق روسية، مثل القرم، سنحتل بالذكرى العاشرة لإعادة توحيدها في آذار/مارس، والمناطق التي انضمت إلى روسيا نتيجة للتعبير المشروع عن إرادة الشعب وهي: جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك، وكذلك منطقتي خيرسون وزابوريجيا. سمعنا اليوم، وسنظل نسمع، العديد من الأكاذيب بشأن هذا الموضوع من ممثلي كييف ورعاتها الغربيين. وتكمن وراء ذلك الرغبة لا في تشويه الحقائق فحسب بل في إعادة كتابة التاريخ بشكل عام. والحقيقة هي أن النسخة الصادقة وغير المشوهة من التاريخ غير مريحة تماما بالنسبة لزملائنا الغربيين، لأنه سيتعين عليهم بعد ذلك الاعتراف بمسؤوليتهم عن إثارة الأزمة الأوكرانية وإطلاق العنان لها، بعد سنوات من إعداد أوكرانيا لخوض حرب مع روسيا بذريعة ترتيبات مينسك، ورعاية القومية الناشئة والنازية الجديدة في أوكرانيا، التي بلغت أوج ازدهارها هناك منذ عام 2013.

وبطبيعة الحال، لا يريد زملاؤنا الغربيون أن يفعلوا أيا من ذلك. تتحقق مصالحهم بنشر رواية واضحة جلية تكون فيها روسيا هي

وأن تتصرف بسرعة لنشر الأدوات القائمة ووضع أدوات جديدة عند الضرورة للمساعدة في إعادة الأطفال الأوكرانيين الذين تم ترحيلهم إلى روسيا، وإعادة الأسرى المدنيين - أكثر الفئات الضعيفة عرضة لتجاهل المجتمع الدولي - ومقاضاة مرتكبي حالات العنف الجنسي الممنهجة التي يرتكبها الجنود الروس ضد المدنيين والجنود الأوكرانيين والجرائم ضد البيئة. فلا تكاد توجد واحدة من الفئات المدرجة في نظام روما الأساسي لم ترتكبها روسيا في سياق هذه الحرب. وليس من المستغرب أن يكون الرئيس الروسي نفسه على قائمة المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية بتهمة سرقة الأطفال الأوكرانيين.

ومع كل هذا السياق، لدى روسيا الجرأة لمحاولة إلقاء اللوم على غيرها والتهرب من المسؤولية. لقد نشرت العديد من الأكاذيب للتلاعب بالرأي العام في الخارج وإلقاء اللوم على الآخرين - لأي غرض؟ لغرض الحرب التي بدأتها موسكو وترفض إنهاؤها. ولذلك، أدعو جميع الحاضرين في الجمعية العامة وخارجها إلى رفض الأكاذيب الروسية. فهي ليست إلا محاولات لإلقاء اللوم على الآخرين وتجنب المسؤولية. كان، ولا يزال، السبب الوحيد لهذه الحرب إنكار روسيا لحق أوكرانيا في الوجود واستمرار غزوها الاستعماري. وهدف موسكو هو تدمير أوكرانيا، ومسؤولوها صريحون تماما بشأن هذا الموضوع.

ما من دولة في العالم تريد السلام أكثر من أوكرانيا. إن بلدنا يعاني أشد المعاناة، ولكننا نعلم أيضا أن السلام يجب أن يكون عادلا ودائما. فمجرد تعليق الحرب على أمل أن يبدي المعتدي قدرا كافيا من الرحمة لاختيار السلام في نهاية المطاف ليس خطة واقعية. ومن يقولون إنه يكفي لأوكرانيا أن تتفاوض مع روسيا وتنتهي الحرب إما أنهم غير ملمين بالواقع وإما أنهم لم يتابعوا ما حدث بين عامي 2014 و 2022. فخلال هذه السنوات الثماني، عقدت أوكرانيا وروسيا ما يقرب من 200 جولة من مفاوضات السلام، بأشكال مختلفة، وأبرمتا 20 اتفاقا لوقف إطلاق النار. وانتهت كل هذه الجهود من أجل السلام قبل عامين عندما فسخت روسيا عملية مينسك وشنّت غزوها الشامل لبلدي. فلماذا يقول أي شخص اليوم إن اتباع نفس المنطق سيؤودنا إلى نتيجة مختلفة؟

وأربعون وهم أحياء، وقُتل رميا بالرصاص من تمكن من بينهم من القفز من نوافذ المبنى المحترق. سادّكر أيضا وفاة "مادونا غورلوفكا" خلال القصف في عام 2014. فقد انتشرت صور جثة مشوهة لامرأة شابة تمسك ابنتها البالغة من العمر 10 أشهر على صدرها في جميع أنحاء العالم وأصبحت رمزا للسياسات اللإنسانية للسلطات الجديدة في كييف. غير أنهما مرا من دون أن يلاحظهما الرعاة الغربيون للنازيين الجدد البنديريين، وهناك المئات من تلك الأمثلة.

وكانت القرم أكثر حظا: فبعد الانقلاب مباشرة، وبعد أن قيموا بحق الطبيعة الحقيقية والوجه الحقيقي للسلطات الجديدة، اختاروا العودة إلى وطنهم التاريخي وفقا لحق تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وأكدت أحداث أخرى أن هذا كان الخيار الصحيح. فبعد بدء العملية العسكرية الخاصة من أجل وقف حرب نظام كييف التي دامت ثماني سنوات ضد المدنيين في دونباس، اتخذت أربع مناطق أوكرانية سابقة أخرى نفس القرار مثل شبه جزيرة القرم. وذلك التحول في الأحداث غير مريح للغاية لأوكرانيا. ففي نهاية المطاف، يتم فضح القصص حول خوف المواطنين الأوكرانيين من القوات المسلحة الروسية وقصص أنهم سيواجهون حرب عصابات حقيقية، تماما من خلال حقائق لا يمكن دحضها تشهد على عكس ذلك. وسكان المدن المحررة يحيون الجنود الروس كمحررين. إنهم ممتنون لأن روسيا لم تتدخل عنهم. لقد رأينا للتو كيف ابتهج المدنيون بوصول جنودنا إلى أفديفكا المحررة، حيث أنشأ النازيون الأوكرانيون على مدى تسع سنوات خطأ شديداً التحصين قصفوا منه دونيتسك بشكل منهجي على بعد بضعة كيلومترات.

قبل بدء العملية العسكرية الخاصة، كانت الرسائل التي ظل ينشرها مواطنو نظام كييف - الذين يقضي 1 مليون منهم إجازة كل عام في شبه جزيرة القرم الروسية وينشرون تقييمات زاهية على الإنترنت - شوكة حقيقية في جانب نظام كييف. وبطبيعة الحال، لم يقل ممثل كييف في بيان إن شبه جزيرة القرم كانت منطقة مهجورة تماما عندما كانت جزءا من أوكرانيا. وقد أهملت بنيتها التحتية وعولجت مشاكلها

المعتدي وأوكرانيا هي الضحية البريئة. غير أنه لا يزال يتعين مساءلة الغرب الجماعي عما حدث لكييف وعما أبدى من عمى وصمم انتقائي طوال كل هذه السنوات. كيف يمكن للدول التي تدعي أنها متحضرة وديمقراطية ألا تسمع، مثلا، التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء ياتسينيوك في عام 2015، واصفا سكان دونباس بأنهم دون البشر، أو الكلمات التي قالها الرئيس الحالي زيلينسكي في عام 2021، الذي وصفهم بالمخلوقات والكائنات؟

إن من يعرفون الحقائق بشأن أفعال كييف ولا يحاولون استبدال الواقع بالدعاية ليس لديهم أي شكوك فيما يتعلق بالأسباب الكامنة وراء إدماج رعايا جدد في الاتحاد الروسي. كان ذلك نتيجة طبيعية لسياسة الإبادة التي نفذها نظام النازيين الجدد تجاه سكانها، بعد وصوله إلى السلطة في عام 2014 نتيجة الانقلاب الدموي، الذي نظمته الغرب وناصره وأيده علنا. أما المواطنون الذين يعيشون في جنوب شرق أوكرانيا، والذين شعروا دائما برابطة تاريخية وثقافية لا تتفصم مع روسيا، فلم يرغبوا في الخضوع لتلك السلطات الجديدة غير الشرعية، التي طالبتهم بالتخلي عن هويتهم الثقافية والتاريخية وتحديد شركاء هتلر، الذين كانوا مسؤولين عن القتل الجماعي لليهود والروس والبولنديين والأوكرانيين خلال الحرب العالمية الثانية.

ثم بدأ القوميون المتطرفون بعد تظاهرات "ميدان" في تجاهل الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيهم وبدؤوا في اضطهاد السكان غير المرغوب فيهم على أسس عرقية ولغوية ودينية. وفرضوا حصارا ماليا واجتماعيا على سكان دونباس، وتوقفوا عن دفع الاستحقاقات الاجتماعية والمعاشات التقاعدية وحرموهم من خدمات الرعاية الصحية. واعتمدت قوانين جديدة، كل عام تقريبا، جعلت وضع سكان دونباس يزداد تدهورا. وعلى مدى ثماني سنوات، تعرضوا للقصف والتشويه والقتل بشكل منهجي مع إفلات من العقاب. وسيستغرق الأمر وقتا طويلا لسرد جميع الجرائم اللإنسانية التي ترتكبها الكتائب العقابية الأوكرانية ضد الأبرياء، لكنني لا أود سوى أن أذكر بالمأساة التي وقعت في دار نقابات أوديسا عندما قتل 48 شخصا. فقد أحرق اثنان

الجدد أنفسهم يشاركون بحماس في تلك العمليات، ويرون مستقبلهم كجزء من روسيا.

وإذا نظرنا إلى كل ما حدث على مدى السنوات الـ 10 الماضية، فإن السؤال الذي يطرح نفسه طبعاً هو: هل كان من الممكن تجنب كل هذا؟ فروسيا لم تبدأ هذه الحرب. لقد جاءت لوضع حد لها في آخر المطاف. وكل ما كان على سلطات كييف فعله هو احترام حقوق الناس والسماح لهم بالعيش في سلام في أراضيهم، والدراسة بلغاتهم الخاصة، والتمتع بحرية الدين، وحرية امتلاك وجهة نظر تختلف عن تلك المفروضة، وعدم الابتعاد عن الحوار المباشر مع المنشقين، بل بذل الجهود اللازمة لضمان مستقبل لائق لهم كجزء من أوكرانيا. وبالمناسبة، هذا هو بالضبط ما وعد به المرشح زيلينسكي قبل الانتخابات الرئاسية في عام 2019. وانتهى الأمر بثلاثي الناخبين في نهاية المطاف إلى التصويت له. لكنه ما إن وصل إلى السلطة حتى نسي كل وعده وسمح لنفسه بالانجرار إلى اللعبة الجيوسياسية الغربية ضد روسيا، وضاعت فرصة السلام.

يسألنا كثير من الناس ماذا يمكننا أن نفعل الآن؟ ما الذي يمكن أن يعيد السلام إلى أوكرانيا؟ لقد قلنا مرات عديدة إنه للقيام بذلك، يجب تحقيق أهداف عمليتنا العسكرية الخاصة التي صيغت بعد ثماني سنوات من التطورات في أوكرانيا في أعقاب أحداث ميدان. إننا مستعدون لتحقيق تلك الأهداف من خلال التفاوض ولم نرفض قط الدخول في المفاوضات. وعلى عكس نظام كييف، الذي رفض بتحريض من محريهم الغربيين، بقيادة بوريس جونسون، الدخول في حوار معنا والتوقيع على الاتفاق الذي وقع بالفعل في اسطنبول، بتركيا، في نيسان/أبريل 2022، وبدلاً من ذلك أقر قانوناً يحظر أي مفاوضات مع روسيا وحكم على عشرات الآلاف من الشباب الأوكرانيين المساكين والأكثر سناً منهم بالموت في نار هذه الحرب ومقرمتها - فقد قُدموا قريباين دموية لإله الحرب. لا ينبغي للمرء أن يضع الوقت في خطط كييف غير المجدية للتفاوض على أساس ما يسمى بصيغة زيلينسكي للسلام. إنه ليس سوى إنذار نهائي لروسيا ومحاولة لجذب أكبر عدد ممكن من البلدان إلى اجتماعات لا نهاية لها حول هذا المشروع

الاجتماعية والاقتصادية كفكرة لاحقة وبطريقة مجزأة. غير أن شبه جزيرة القرم تحولت على مدى السنوات الـ 10 الماضية. فيجري تنفيذ مشاريع اجتماعية واقتصادية في مجالات الرعاية الصحية والثقافة والتعليم. والرواتب الحقيقية في القطاع العام آخذة في الازدياد، جنبا إلى جنب مع المعاشات التقاعدية والمزايا. وتم تشغيل محطات الطاقة الحرارية. ويجري بنشاط بناء خطوط أنابيب الغاز والبنية التحتية للنقل. كما أن مسألة إمدادات المياه الشديدة الخطورة التي سببها النازيون الجدد الذين نظموا قطع المياه في القرم قد انحلت. وقبل عامين، أزيل أخيراً السد الذي بنته أوكرانيا لحجز المياه. وجرت أعمال هائلة لزيادة آفاق الاستثمار في المنطقة وجاذبيتها للسياحة.

وأود أن أتناول بشكل خاص مسألة حقوق وحريات كافة الأقليات القومية التي تعيش في شبه جزيرة القرم. ظلت كييف تروي قصصاً مرعبة، في السنوات الأخيرة، حول انتهاك روسيا المزعوم لحقوق تثار القرم ومحو هويتهم. غير أن الحكم الذي أصدرته مؤخراً محكمة العدل الدولية بشأن ادعاء أوكرانيا بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يثبت تماماً بطلان تلك الادعاءات. وعلاوة على ذلك، لم تجد المحكمة أي إشارات على التمييز العنصري في التشريع الروسي وتطبيقه عملياً. كما رفضت الاتهامات الباطلة بالتمييز ضد تثار القرم والأوكرانيين فيما يتعلق بإمكانية وصولهم إلى وسائل الإعلام والتعليم والفرص الثقافية بلغاتهم. والحقيقة التالية، التي ظهرت أثناء المحاكمة، معبرة للغاية: حاولت كييف اتهام روسيا بتدمير التراث الثقافي لشبه جزيرة القرم. ولكن ثبت أن دولتنا كانت منخرطة بالفعل في مشروع ترميم واسع النطاق ومكلف يهدف إلى إعادة بناء المعالم التاريخية التي كانت في حالة سيئة وبدأت في التدهور عندما كانت شبه جزيرة القرم جزءاً من أوكرانيا. ويجري أيضاً تنفيذ مشاريع في نوفوروسيا ودونباس لتنشيط هاتين المنطقتين وإدماجهما في الإطار القانوني والاجتماعي والاقتصادي الموحد للبلد. وتجري استعادة الصناعة والزراعة والبنى التحتية. والهدف من ذلك هو ضمان تطابق تلك المناطق مع المتوسط الوطني الروسي في المجالات الرئيسية التي تحدد نوعية الحياة بحلول عام 2030. والأهم من ذلك أن مواطنينا

إلى هنا كما أفعل دائماً، وعندما أتكلم يغادرون. يأخذون الكلمة ولكن بعد ذلك هناك مقعد فارغ، لذلك من الصعب إجراء حوار. أنا أحد رؤساء الدول والحكومات النادرين الذين كانوا على اتصال مع كل من الرئيس بوتين والرئيس زيلينسكي في بداية النزاع. لقد فعلت ذلك لأنه من أجل إجراء حوار تحتاج إلى الإصغاء إلى الناس. وعلى الرغم من أنه قد يفاجئ بعض الناس أن الرئيس بوتين يصغي إلي، فإن الرئيس زيلينسكي كذلك يصغي إلي، بطبيعة الحال. ولكن بعد الاستماع وتقديم الالتزامات يجب أن تكون هناك نتائج. رأيتُ على الجانب الروسي أن إرادة إنهاء الحرب كانت آخر أولوياتهم. وبعد فترة وجيزة من المحادثات، التي قيل لي فيها إن هناك رغبة في السلام، أثبتت الأحداث في بوتشا وإيربين أن هذا لم يكن ما يريدونه. لذلك فإن الأعضاء ليسوا حاضرين اليوم للاحتفال، لأن الاحتفالات هي لأشياء سعيدة، ولكنهم هنا ببساطة لإظهار أننا نقف إلى جانب أوكرانيا.

لماذا هذه المسألة حساسة بالنسبة لي؟ كان لدي جدة روسية وجد بولندي يهودي. عندما يقول ممثل روسيا من على هذا المنبر إن هناك نازيين في كييف، صدقوني عندما أقول إنه لا يوجد نازيون في كييف أكثر مما يوجد في موسكو أو سانت بطرسبرغ. ومن المخزي أن نقول إن النظام الأوكراني، وأن كييف، يدعم النازيين وأن أوكرانيا مليئة بالنازيين، وأن نحاول في الواقع، اليوم، إعادة كتابة التاريخ بالقول إنهم يحمون روسيا من النازيين كما فعلوا خلال الحرب العالمية الثانية. ذلك يلحق إساءة بالمقاتلين الروس الذين ماتوا خلال الحرب العالمية الثانية، والأسوأ من ذلك أنه يوجه إهانة إليهم. وبمقارنة ذلك بما هو مماثل له فليس هذا هجوماً من جانب واحد. روسيا بلد عظيم، والأمر حساس للغاية بالنسبة لي وشيء قريب من قلبي. هناك من يزرعون الانقسام بيننا في أوروبا. وهناك من يزرعون الانقسام بيننا في جميع أنحاء العالم.

روسيا لديها مؤيدوها. ويجب أن أقول إنني سألت الرئيس بوتين، عندما كنا نتحدث، هل أفضلُ أصدقائه موجودون في بيوغ ياغ وسورية وإيران؟ هذا يدل على عزلة روسيا مقارنة بالسابق. روسيا التي

الطوباوي بأي ثمن ممكن. وذلك التلغيق واضح أصلاً للعديد من الذين وجدوا أنفسهم في البداية عن غير قصد منجذبين إلى مخطط كييف المخادع. وحتى لو لم تكن هناك مفاوضات حقيقية تستند إلى تقييم حقيقي للحالة في الميدان، فإن أهداف العملية العسكرية الخاصة ستتحقق برغم ذلك.

لقد صدر أمر قبل ثمانين عاماً، في 22 شباط/فبراير 1944، بمنح قائد فصيل مدفعية هاون، الملازم ثاني سيميون إيفانوفيتش زيلينسكي، وسام النجم الأحمر للبراعة والشجاعة التي أظهرها أثناء تحرير أوكرانيا من النازيين الألمان. ولم يكن قد بلغ من العمر 20 عاماً بعد. ولو كان على قيد الحياة اليوم وأراد تكريم ذكرى زملائه الجنود لتم اعتقاله وربما ضربه وإلقاؤه في سجون جهاز الأمن الأوكراني، حيث سيُعذَّب حتى الموت، كما حدث للصحفي الأمريكي غونزالو ليرا. هذا هو النظام الذي أسسه في أوكرانيا حفيده فولوديمير الذي يكرم اليوم المجرمين النازيين والمتعاونين الذين قتلوا مئات الآلاف من اليهود والبولنديين والروس والأوكرانيين خلال الحرب كأبطال. واليوم، أولئك الذين قاتلوا إلى جانبنا ضد النازيين قبل 80 عاماً يحاولون إنفاذ نظام كييف. وليس من قبيل المصادفة أن المعسكر الغربي بأكمله - وليس ألمانيا وإيطاليا واليابان فقط التي خسرت في الحرب العالمية الثانية - يعارض اليوم إدانة النازيين في الجمعية العامة بينما يُمَجَّد في برلمان كندا أولئك الذين قاتلوا كجزء من الوحدات الخاصة السرية الألمانية. وبالمناسبة، اليوم هو يوم عطلة في روسيا حيث نكرم المدافعين عن وطننا: كل المحاربين القدامى وآباءنا وأجدادنا الذين ضحوا بحياتهم دفاعاً عن وطننا. وبفضل مآثرهم البطولية وشجاعتهم، هزمت أمتنا النازية قبل 80 عاماً، وستهزمها اليوم أيضاً. عطلة سعيدة أيها المدافعون الأعزاء، فقضيتنا عادلة. وستكون لنا الغلبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس

الوزراء ووزير الخارجية في لكسمبرغ.

السيد بيتيل (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): لا بد لي من القول

أن التكلم بعد ممثل الاتحاد الروسي ليس بالمهمة السهلة. لقد جنّت

بإمكانهم الحصول على تعليم عادي. وماذا سيقول لأولئك النساء الروسيات، لأولئك الأطفال الروس، لأولئك الأمهات الروسيات اللواتي أرسل هو أولادهن إلى المسلخ، بسبب خطأ ارتكبه هو. كيف سيشرح ذلك في كتب التاريخ؟ مرة أخرى، هل سيكون هذا شيئاً يبقى بعيداً عن الأخبار في روسيا لأنه يجعل أحداً ما غير مرتاح؟

أما مسألة الإفلات من العقاب فهي شيء آخر يجب ألا يُنسى. لا يمكن للمرء أن يهاجم شخصاً ويقول إنه لن يحدث شيء بعد ذلك. إنهم يعلمون أن دعمهم اليوم يضعف ويتضاءل. أوكرانيا بلد يتعرض للهجوم. ومن هو المهاجم؟ إنها روسيا. سنواصل دعم أوكرانيا. وسنواصل دعم الزملاء الذين هم اليوم ضحايا عدوانها. لكن افهموا شيئاً واحداً عن الأوكرانيين - كما رأيت عندما كنت هناك، وكما يمكن للأعضاء أن يروا بأنفسهم في أوكرانيا - الأوكرانيون أقوياء. اعتقد الكثير منا أن أوكرانيا ستصمد ثلاثة أو أربعة أيام وستنتهي، وأن روسيا ستغلب عليها. الأوكرانيون يقاتلون، لكنهم لا يقاتلون لأجل أنفسهم فقط. إنهم يقاتلون لأجلنا أيضاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية في جمهورية سلوفينيا.

السيدة فايون (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): نحني حالياً الذكري السنوية الثانية للغزو الروسي الشامل لأوكرانيا ومضي قرابة 10 سنوات منذ أن بدأ استقرار المنطقة بترزع بضم شبه جزيرة القرم. تلك الذكري السنوية فرصة لتلخيص ما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة ودولها الأعضاء من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة وإحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا. لقد جرت مناقشات كثيرة حول ما يمكن عمله وما ينبغي عمله في ذلك الصدد. وأودّ أن أعرض موقف سلوفينيا في بضع نقاط.

أولاً، السلام. يجب أن يأتي السلام إلى أوكرانيا. قد يبدو الأمر مستحيلاً في بعض الأحيان ولكنه سيحدث. ما يمكننا القيام به للتعبيل به هو دعم عملية السلام التي تتشكل في ظل صيغة أوكرانيا للسلام. ويتعين على روسيا أن تقوم بدورها. يجب على روسيا وقف العدوان

خرجت بعد سنوات من الشيوعية وسعت إلى شراكات وتمتعت بعلاقات ثقافية واقتصادية وودية مع الدول الأخرى باتت اليوم معزولة. وكما قلت في الاجتماع الذي عُقد مؤخراً في سكوبيه، مع زميلنا الذي أرحّب به هنا اليوم، قلتُ لممثل الاتحاد الروسي: في السياسة، بدء الحرب ليس إنجازاً عظيماً، أما إنهاؤها فهو كذلك، وينطبق ذلك على معرفة السياسي أن الوقت حان لكي يعترف بالخطأ.

نواجه اليوم انتهاكات لأسس الجمعية ذاتها. وهنا، استمع الأعضاء للتو إلى بيان يُظهر أن كل ما نعرفه مرفوض في نسخة الجانب الروسي التي لا تتوافق مع الواقع. لا يمكن إعادة كتابة التاريخ. وبدلاً من مجرد الاعتراف بالخطأ، قال الممثل الروسي إنهم يدافعون عن الشعب الروسي، وإنهم يريدون اليوم الدفاع عن أوروبا ضد النازيين في أوكرانيا. ولكن النتيجة هي أن جيران أوكرانيا اليوم يرتجفون. وهؤلاء الجيران، سواء بلدان البلطيق أو بولندا أو رومانيا أو جمهورية مولدوفا أو جورجيا، هم بلدان تخاف من المعتدي الروسي ولم تعد قادرة على النوم ليلاً وهي تعلم أن روسيا أصبحت بلداً لا يمكن التنبؤ به، بلداً خطيراً، بلداً لا يحترم أي نوع من القوانين التي يود المرء أن يراها محترمة؛ وهو شيء مهم جداً بالنسبة لنا.

قال السفير الروسي إن من المهم استعادة تلك الأراضي الروسية. لكن الحدود لا تُصنع في كابوس أو حلم بإعادة تعريف الحدود. يضمن القانون الدولي أن تكون الحدود محددة سلفاً، ولا يقرر المرء إعادة تعريف حجم بلده لأنه بات أكبر أو أقوى وقادراً على انتزاع شيء من أحدهم. لقد عرفت هذا من قبل في دوقية لكسمبرغ الكبرى. فأنا من بلد لديه جار أكبر وأقوى - ألمانيا. ألمانيا اليوم هي شريكي. ألمانيا هي صديقي. ألمانيا هي جاري. مع ألمانيا نبني معاً.

يجب أن يفهموا ما يفعلونه الآن. لقد تحدثتُ مع السيد بوتين عدة مرات. وبصراحة قلتُ عندما يفهم أنه ارتكب خطأ ويكون مستعداً للحضور إلى طاولة المفاوضات، فيمكنه أن يخبرني وسأخبر الآخرين. ولكن يجب عليه أن يعترف بالأخطاء التي ارتكبها وأن يتوقف عن قتل الأجيال، وحرمان الأطفال من التعليم، لأن الأطفال اليوم لم يعد

ولن نسمح بتقويض المنظمات الدولية. ولن نسمح بتقويض مؤسساتنا. ونطالب باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على جميع المستويات من قبل الجميع في كل مكان وفي جميع الأوقات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الدفاع الوطني للبرتغال.

السيدة كاريراس (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): أرحب بفرصة مخاطبة الجمعية العامة بشأن الحالة في أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً.

لقد مر الآن 10 سنوات منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم بصورة غير قانونية وعامان منذ الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا. ومر أكثر من 700 يوم من الموت والدمار. وأكثر من 700 يوم من الحرب التي دفع ثمنها المدنيون الأبرياء وكانت وطأتها شديدة على النساء والأطفال والمسنين على نحو غير متناسب. ومر أكثر من 700 يوم من المعاناة الإنسانية والموت والإصابة والنزوح وفقدان البنية التحتية الحيوية وقلة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وتقليص حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا اليوم الكئيب، لا يسعنا ولن نتوانى في تكرار إدانتنا الحازمة والثابتة لحرب روسيا العدوانية غير المبررة وغير القانونية ودون سابق استغفار ضد أوكرانيا والتي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي يجب أن تُحاسب عليه بصورة كاملة.

ومن البداية، كانت البرتغال واضحة بشأن موقفها: الوقوف جنبا إلى جنب مع أوكرانيا في الدفاع عن القواعد والمبادئ والقيم التي ينبغي أن نسترشد بها جميعا، القواعد والمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ونحن جزء من الأغلبية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة التي اعتمدت ستة قرارات تدين الغزو وتدعو إلى إنهاء الحرب العدوانية الروسية. ودعمنا شامل، سواء على المستوى السياسي أو المالي أو الإنساني أو العسكري. وسنواصل مساعدة القوات المسلحة الأوكرانية الشجاعة في ممارسة حقها المشروع في الدفاع عن النفس ضد عدوان غير مشروع. وقد استقبلنا حوالي 6 000 لاجئ في البرتغال ونركز على جهود إعادة الإعمار، كما في حالة النظام المدرسي العام في مدينة جيتومير الأوكرانية.

والانسحاب الفوري وغير المشروط من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. ولا بد من وقف حربيها وخطابها وتهديداتها. هناك خطوة مهمة أخرى نحو السلام وكيف يمكننا مساعدة أوكرانيا وهي بدعم المبادرات العالمية والإقليمية الرامية إلى توفير موطنٍ قدم ثابت لإعادة إعمارها واستعادتها بيئياً. تشعر سلوفينيا بقلق بالغ إزاء الأثر البيئي الحالي للحرب وتخشى الآثار المحتملة الأخرى. ويمكن لجميع الأعضاء مواصلة دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهودها الرامية إلى منع وقوع حادث نووي في أوكرانيا.

ثانياً، ينبغي - ويجب - احترام القانون الدولي الإنساني. وقد بات من الواضح أن هذا الاحترام ليس هو الحال حالياً، مع كل المنازل والمستشفيات والمدارس المدمرة، ومع الزيادات الشهرية في عدد الضحايا المدنيين. إذا كان للسلام الدائم أن يأتي إلى أوكرانيا، فلا بد من ضمان المساءلة. وما يمكننا أن نفعله في هذا الصدد هو إرساء الأساس لتحقيق العدالة في المستقبل. ويمكننا أن نؤيد تعزيز الإطار القانوني الدولي وأن نساعد في إنشاء المحكمة الخاصة المعنية بجريمة العدوان على أوكرانيا. تعد اتفاقية ليوبليانا - لاهاي التي تم التوقيع عليها مؤخراً آلية تكميلية مهمة تستجيب للانتهاكات من خلال مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة عن أخطر الجرائم الدولية.

ثالثاً، يجب معالجة حالة الطوارئ الإنسانية. إننا نشهد أكبر أزمة لاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية. وسيتحتاج ما يُقدَّر بنحو 14,6 مليون أوكراني إلى مساعدات إنسانية في عام 2024، ويجب أن نضمن وصولها إلى أكبر عدد ممكن، خاصة في ضوء الاحتياجات المتزايدة في مناطق الأزمات الأخرى حول العالم، مثل غزة. وستؤدي سلوفينيا دورها. في الوقت نفسه، 30 في المائة من أوكرانيا ملوثة بالألغام الأرضية، وهي أعلى نسبة في أي بلد في العالم. ونرى أن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية خطوة حيوية نحو تطبيع البلد وانتعاشه الاقتصادي.

وأودّ أن أختتم بياني بما يلي: لا مجال للكيل بمكيالين. ولا ينبغي لأحد أن يتجاهل انتهاكات القانون الدولي، لا في أوكرانيا ولا في غزة.

وقد ثبت أن دور الأمين العام في تخفيف تلك الآثار لا يقدر بثمن. ولا يمكن التغاضي عن هذه الحالة، وسنواصل دعم جميع الجهود الجماعية في ذلك الصدد. إننا نعلم أن الأزمات الملحة الأخرى في جميع أنحاء العالم تتطلب اهتمامنا وعملنا ويتعين علينا أن نعمل بصورة متسقة وبالتالي لا يمكننا أن نخذل شعب أوكرانيا. وهكذا، يجب أن نظل متحدين معا وثابتين في دعمنا لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية مقدونيا الشمالية.

السيد عثمانى (مقدونيا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بفرصة مخاطبة الجمعية العامة في هذه المناسبة الهامة، بينما نحيي الذكرى السنوية الثانية لغزو روسيا الشامل لجارتها؛ سنتان من الحرب العدوانية في أوروبا في القرن الحادي والعشرين؛ سنتان من محاولات روسيا المستمرة للتأثير على الديمقراطيات والعمليات الديمقراطية والتدخل فيها وتعطيلها في جميع أنحاء أوروبا؛ وسنتان كاملتان من الموت والدمار والمعاناة الإنسانية. وأحث روسيا مرة أخرى على إنهاء هذه الحرب العبثية وسحب قواتها من الأراضي الأوكرانية ذات السيادة. لقد انتهكت روسيا المبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وشنت حرباً عدوانية مكتملة الأركان ضد أوكرانيا، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة وجار مسالم. وندين ونرفض محاولات روسيا لضم أراضي أوكرانيا بصورة غير قانونية، كما نشهد منذ عام 2014 عندما احتُلت شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول.

وعلاوة على ذلك، ارتكبت روسيا طائفة واسعة من الانتهاكات للقانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي وثقتها آليات الرصد الدولية التي زعمت ارتكاب جرائم حرب. كما تشعر مقدونيا الشمالية بقلق بالغ إزاء ترحيل روسيا غير القانوني لأطفال أوكرانيين إلى روسيا وبيلاروس وتدين ذلك وتدعو إلى عودتهم الآمنة. وتتناقض الحرب العدوانية ضد أوكرانيا بصورة صارخة مع التزامنا المشترك بالسلام وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، مما

إن هذه المناقشة لا تتعلق بأوكرانيا فحسب. إنها تتعلق بدعم احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية. ولا يمكننا أن نبقى في موقف المتفرج بينما نرى هذا التجاهر الصارخ لأهم المبادئ الأساسية للنظام القانوني والأمني الدولي. ولا يمكن لأي عضو أن يشعر بالأمان حتى تنتهي هذه الحرب. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بإيجاد حل شامل وعادل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ويتمشى مع صيغة السلام الأوكرانية. فلنتذكر أن أي حل من هذا القبيل لا يمكن أن يغفل إقليمي شبه جزيرة القرم ودونباس المحتلين منذ عام 2014. وأود أن أقول بكل وضوح: إننا لا نعترف بمحاولات الضم غير القانونية تلك. إن شبه جزيرة القرم ودونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون جزء من أوكرانيا.

يرسم تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر الماضي صورة مروعة للحالة على صعيد حقوق الإنسان ويسلط الضوء على حالات التعذيب والعنف العديدة، بما في ذلك العنف الجنسي، التي تُرتكب ضد المدنيين والتي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والأطفال والمسنين. ولهذا السبب، نؤيد كل إجراء تتخذه المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة المسؤولين عن الفظائع ولضمان العدالة لجميع الضحايا. وتشارك البرتغال أيضاً في الفريق الأساسي للمساءلة عن العدوان الروسي على أوكرانيا وتدعم سجل الأضرار الذي أنشأه مجلس أوروبا. ولا بد من وضع حد للأزمة الإنسانية التي سببتها هذه الحرب.

عندما زرت كييف في شباط/فبراير 2023، في الذكرى السنوية الأولى للغزو الروسي، كان من المستحيل أن أظل غير مبال إزاء شجاعة شعب يحاصره معتد عديم الضمير. ولا يضاهي تلك الشجاعة سوى الثقة التي لا تتزعزع لشعب مصمم على دحر غزو وحشي لا مبرر له. إن الصمود الرائع للرجال والنساء الأوكرانيين وإرادتهم في الانتصار مصدر إلهام للعالم ودرس للمعتدي.

ومع ذلك، فإن آثار الحرب لا تقتصر على أوروبا. فللعُدوان الروسي تأثير مباشر على أزمتي الغذاء والطاقة والأزمة المالية على الصعيد العالمي، وهو تأثير شديد الوطأة على البلدان الأكثر ضعفاً.

نكرر التأكيد على أهمية التحقيق في جرائم الحرب المرتكبة على أراضي أوكرانيا. وستواصل مقدونيا الشمالية المشاركة في عمل المجموعة الأساسية التي تبحث في خيارات إنشاء محكمة بشأن جريمة العدوان على أوكرانيا.

إن المناقشة في الجمعية لا تتعلق بأوكرانيا فحسب، بل بكل بلد من البلدان الحاضرة في الجمعية العامة. إنها تتعلق باحترام سيادة وسلامة أراضي جميع الدول التي تعول على قواعد ومبادئ القانون الدولي وتحترم ميثاق الأمم المتحدة. إنها تتعلق بما نتشاطر من قيم ديمقراطية ومصالح. إنها تتعلق بالحقوق السيادي لكل دولة في اختيار مستقبلها. إنها تتعلق بالحقوق السيادي لكل دولة في الدفاع عن نفسها ضد العدوان. لقد انتهك الاتحاد الروسي، وهو عضو دائم في مجلس الأمن، تلك المبادئ الأساسية التي يعتر بها الجميع ويتفق عليها الجميع. أهيب بالأعضاء الوقوف صفا واحدا ودعم أوكرانيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كرواتيا.

السيد غرليتش - رادمان (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بعد عامين طويلين ومؤلمين، ما زالت روسيا تشن عدوانها العسكري الوحشي على أوكرانيا. هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة إهانة للقيم الأساسية للسلام والأمن واحترام سيادة جميع الدول. هذا العدوان يقودنا إلى شفا انهيار النظام العالمي ككل، معرضا للخطر أفكار الحرية والسيادة والاستقلال. ندعو روسيا إلى وقف جميع العمليات القتالية وسحب قواتها من أوكرانيا.

ونأسف للخسائر الفادحة في الأرواح الناجمة عن حرب روسيا العنيفة، ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا. لا يمكن للسلام المنشود أن يكون دائما إلا إذا كان عادلا. ولكي يكون السلام عادلا، يجب أن يرتكز على المساواة. ولهذا السبب، يجب دعم المساواة عن الجرائم المرتكبة في أوكرانيا، ليس فقط لأنها توفر العدالة للضحايا، ولكن أيضا لأنها تساعد على منع حدوث الفظائع في المستقبل. ومع

يهز أسس أمن أوروبا. لقد غيرت الحرب طريقة حياتنا وتحدثت جوهر كلمة الحرية.

وفضلا عن إداناتنا القوية للعدوان الروسي على أوكرانيا، فإننا ندين في الوقت نفسه محاولات روسيا المستمرة للتدخل في الديمقراطيات والعمليات الديمقراطية في جميع أنحاء أوروبا والتأثير عليها وتعطيلها. وبينما نشهد حربا شاملة ضد أوكرانيا، نلاحظ بالتوازي مع ذلك تهديدات هجينة مستمرة في جميع أنحاء مناطق أوروبا، بما في ذلك البلقان أيضا. ويختلف الطابع الهجين لحمات روسيا العدائية خارج أوكرانيا من منطقة إلى أخرى، لكن النمط والنتائج النهائية المتوقعة متطابقة، ألا وهي عدم الاستقرار والفوضى. إن روسيا، من خلال أساليبها الهجينة المعروفة، متغلغلة في كل مجتمع.

في مقدونيا الشمالية وفي جميع أنحاء منطقتنا، في قلب أوروبا، نشعر بالشدائد والآثار السلبية لذلك التأثير الاستراتيجي. إن المخاطر الأمنية بالنسبة لأوروبا وشبكة. هناك تهديد واضح ومستمر لأوروبا بأسرها. يجب أن نقول لا لحملة روسيا العدائية. إن ردنا يحدد مسارنا في المستقبل. ردنا واضح: لا لروسيا. نعم لأوروبا، قوية وموحدة ومتكاملة.

يجب أن يكون رفضنا المشترك لروسيا مدويا وحازما ومتسقا. ولزام علينا أن نفضح روسيا في المحافل المتعددة الأطراف وأن نواصل الإصرار على المساواة الأخلاقية والقانونية والسياسية؛ وأن نعطل ونفكك نظام المعلومات المضللة والروايات الكاذبة؛ وأن نفرق بين الخير والشر، بين الحقيقة والكذب، بين الصواب والخطأ. ينتمي بلدنا إلى بقية العالم الحر الذي يؤمن بمثل السلام والحرية والديمقراطية ويقف معه، وإعيا تماما ومدركا للقيمة والأهمية الأساسيتين لاختلافاتنا. إن مقدونيا الشمالية ديمقراطية فاعلة متعددة الأعراق، ترتكز إلى أسس متينة. يكشف ماضيها وحاضرنا عن مجتمع مرن قادر على تحمل المحن والتحديات المختلفة.

لا بد لنا من أن نقول لا لروسيا من أجل الأجيال الجديدة، حتى تتمكن من العيش في سلام، بدون الخوف من الحرب والشعور المؤلم بانعدام الأمن، وأن مصير الشعب الأوكراني قد يكون يوما ما مصيرها.

لتحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، التزام كرواتيا الثابت بتلك المهمة المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الوزارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا.

السيد كاسيس (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): في 24 شباط/فبراير 2022، أي قبل عامين، استيقظنا، في سويسرا وعبر أوروبا، على كابوس. لقد تجسد شبح الحرب البعيد فجأة أمام أعيننا. وجميع الاحتياطات التي اتخذت على مدى 75 عاما لمنع تكرار مآسي القرن العشرين بدت فجأة غير مجدية. ولا يبدو أن تعددية الأطراف ولا القانون الدولي العام قادران على الصمود في وجه القوة العسكرية. بعد الصدمة الأولى وبعد عدم تصديق هذه المشاهد المروعة، بدأنا نتساءل: كيف أمكن حدوث ذلك؟

وفي غضون ذلك، أزهقت آلاف الأرواح، وشرّد ملايين الأشخاص، وتمزقت أسر لا حصر لها بسبب تلك الأحداث المأساوية. وأود اليوم أن أؤكد مجددا تضامنا الكامل مع الشعب الأوكراني الذي يعيش تلك الكارثة. من المؤكد أن مجرد الشعور بالأسف تجاههم أو الشعور بالعجز غير مجد. وأعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب أن نجد العزم للعمل وتنشيط الأدوات المتاحة لنا من أجل وضع حد للانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

ويقع على عاتقنا، هنا في المقر، واجب احترام الولاية التي أسندتها الجمعية العامة والمتمثلة في ضمان أن يكون للشعوب الحق في العيش في سلام. وهذا يعني إعادة السلام والعدالة لأوكرانيا. إن الطريق الذي يؤدي إلى السلام في متناول اليد، إنه في ميثاق الأمم المتحدة. ويمكن أن يحيط به كف اليد. ويتعلق الأمر بتحقيق المساواة في السيادة بين الدول واحترام السلامة الإقليمية وحظر استخدام القوة، هذا كل شيء. إنه بهذه البساطة. وكل ذلك موجود في هذا النص الأساسي الضامن لقيمنا العالمية والنظام المتعدد الأطراف.

ولطالما سارت الجمعية العامة على هذا الدرب. وكان هذا هو الحال عند اتخاذ القرار (د-11/6)، الذي يدعو إلى تحقيق السلام

أخذ ذلك في الاعتبار، تؤيد كرواتيا الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في أوكرانيا وضدها في جميع المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية.

لقد وقفنا إلى جانب أوكرانيا وشعبها منذ أول يوم. لقد قدمنا المساعدات، ويتمتع أكثر من 25 000 أوكراني بالحماية المؤقتة في كرواتيا. كانت كرواتيا نفسها ضحية للعدوان وشهدت حربا على أرضها. وبعد تجربتنا المؤلمة، فإننا اليوم لا نفهم فحسب جميع المبادرات الرامية إلى تخفيف معاناة السكان الأوكرانيين، ولا سيما الأضعف والأكثر عرضة للخطر، بل ندعمها تماما ونشارك فيها بفعالية.

وعلاوة على أزمة الطاقة، فإن أحد أهم آثار العدوان الروسي هو خطر نقص الغذاء الذي يلوح في الأفق في أجزاء كبيرة من العالم. وتحتاج أوكرانيا إلى دعمنا الجماعي في جهودها لإزالة الألغام. وكرواتيا، التي تتمتع بخبرة واسعة في إزالة الألغام من أراضيها، ستظل ملتزمة بالإجراءات الوطنية والدولية في معالجة الشواغل الأمنية والإنسانية التي تطرحها تلك الأسلحة واستخدامها العشوائي. إن الألغام الأرضية في أوكرانيا ليست مجرد مشكلة أوكرانية أو أوروبية. إذ أن لها تأثير على الصعيد العالمي تماما مثل الحرب الحالية. وسيبقى جزء كبير من أكثر الأراضي خصوبة في العالم ملوثا بها لعقود قادمة. وفي ذلك الصدد، ستظل إمدادات الغذاء العالمية، ومعها أمننا العالمي، تعاني عدم الاستقرار والاضطراب.

وفي هذا السياق، استضافت كرواتيا أول مؤتمر دولي رفيع المستوى للمانحين بشأن إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في أوكرانيا في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في زغرب. وأكد المؤتمر، الذي اشتركت في تنظيمه حكومتا كرواتيا وأوكرانيا، على دعم 34 بلدا مشارك لجهود أوكرانيا لإزالة الألغام، وتعهدت بتقديم نصف بليون يورو إجمالا.

وستواصل كرواتيا دعم أوكرانيا. إن العدوان على أوكرانيا يهمننا جميعا، في جميع أنحاء العالم. ويجب مضاعفة جهودنا الجماعية

تحدث السفير عن حدود البلدان الأفريقية الموروثة من الإمبراطوريات الاستعمارية والتي رسمت بدون أي اعتبار للشعوب والثقافات القائمة. ولا شك أن هذا الأمر لم يسهّل الحياة على سكان تلك الدول. وكان بإمكانهم النظر إلى الوراء والبحث عن التجانس العرقي أو الطائفي أو الديني والانغماس في نزاعات طويلة الأمد، ولكنهم اختاروا مساراً مختلفاً. واسمحوا لي أن أقتبس من السفير كيماي قوله:

”اتفقنا على أن نرضى بالحدود التي ورثناها، ولكننا سنظل نسعى إلى التكامل القاري والسياسي والاقتصادي والقانوني؛

”لقد اخترنا اتباع قواعد منظمة الوحدة الأفريقية وميثاق الأمم المتحدة ليس لأن حدودنا كانت تبعث على الرضا لدينا، ولكن لأننا أردنا شيئاً أكبر ينصهر في بوتقة إحلال السلام.“
(S/PV.8970، ص 9)

وسأظل ممتناً له لهذه الكلمات المهمة.

وتتناقض الرؤية الشجاعة للسفير الكيني تناقضاً صارخاً مع المسار الذي اختاره الاتحاد الروسي. لقد انتهكت روسيا مراراً وتكراراً ميثاق الأمم المتحدة مع أنها عضو دائم في مجلس الأمن. وتحاول سحق دولة ذات سيادة والقضاء على هويتها الثقافية. لقد صدمت العالم بوحشية لم يسبق لها مثيل منذ عقود. لن ننسى أبداً الفظائع التي ارتكبت سواء في بوتشا أو ماريوبول أو كراماتورسك. لقد قرّرت منع نقل الحبوب واستخدام الغذاء سلاحاً على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع يتزايد بمعدل ينذر بالخطر.

واليوم، عشية الذكرى الثانية للغزو الروسي الشامل لأوكرانيا، لا يُظهر الكرملين أي نية لتغيير مساره، بل على العكس تماماً. ويتردد صدى العدوان على الصعيد العالمي ويسبب اضطراباً اقتصادياً يؤثر علينا جميعاً. وقبل عامين، اتخذت الجمعية العامة قراراً (د11/1) أدانت فيه انتهاك روسيا لسلامة أراضي أوكرانيا. وطالب هذا القرار روسيا بسحب جميع قواتها العسكرية فوراً وبشكل كامل وغير مشروط من أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً. لقد دافع 141 عضواً من أعضاء الأمم المتحدة عن أوكرانيا ورفضوا خرق النظام الدولي.

الشامل والعادل والدائم في أوكرانيا، في هذه القاعة في 23 شباط/فبراير 2023 بأغلبية كبيرة من الدول الأعضاء. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن الأفق الأوكراني لا يزال مسدوداً على الرغم من وحدتنا في هذه القاعة. لم نجد الوحدة بعد على طريق السلام.

لقد عقدت سويسرا العزم على الإسهام في هذا الصدد. ولا يقتصر الأمر على الإسهام في تحقيق السلام فحسب، بل الإسهام أيضاً في حماية المدنيين المعرضين لآثار الحرب المدمرة. وسنثابر بلا كلل في التزامنا بضمان احترام اتفاقيات جنيف التي ما فتئت تشكل دعائم القانون الدولي الإنساني منذ عام 1864 نظراً لكون سويسرا، كما يعلم الأعضاء، الضامن لها. ووقعت الاتفاقية الأولى للقانون الدولي الإنساني في جنيف قبل 160 عاماً بالضبط ووقعت الاتفاقية الرابعة قبل 75 عاماً بالضبط.

وينبغي أن توفر لنا الذكرى السنوية اليوم فرصة للتوقف برهة للتفكير. لم نتعلم حقاً بعد مرور 160 عاماً. ويظل إيجاد طريق واقعي يقود إلى السلام في أوكرانيا هدفاً رئيسياً لبلدي. وبناء على طلب أوكرانيا، نعزّم تنظيم مؤتمر رفيع المستوى بشأن السلام في أوكرانيا بحلول فصل الصيف. ولذلك، أود أن أعتّم الفرصة المتاحة لي اليوم لأدعو جميع الدول الموجودة هنا، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، إلى العمل معاً من أجل تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو إيجاد أرضية مشتركة للسلام في أوكرانيا والعودة إلى الطريق الذي رسمه الميثاق.

فلنظل ”أمماً متحدة“ ولا نسمح لأنفسنا بالانجرار إلى دوامة القوة العسكرية أو إغراء السلطة الذي يحولنا إلى ”قوى مفككة“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية بولندا.

السيد سيكورسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): في 21 شباط/فبراير 2022، أي قبل ثلاثة أيام من الغزو الروسي لأوكرانيا، ألقى الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، السفير مارتن كيماي، بياناً في مجلس الأمن. وفي خطابه القصير واللافت للنظر في الوقت نفسه،

جانباً الاتهامات الهزلية بالنازية، الموجهة ضد دولة يترأسها يهودي، ما هي الخيارات المتاحة أمامنا؟ إن يتبق سوى ذلك الادعاء المجافي للحقيقة التاريخية بأن وجود أوكرانيا ذاته معاد لروسيا، وهو ادعاء يتعارض مع مبدأ تقرير المصير، أحد أسس الأمم المتحدة.

يحاول بوتين الادعاء بأن روسيا لا تقاتل ضد أوكرانيا ولكن ضد الغرب بأسره. ويدعي بأننا نسعى بشكل ما إلى تمزيق روسيا. هذه هي الأكذوبة المحورية في هذه الحرب. والحقيقة هي أننا، بمن فيهم أنا، أمضينا سنوات في محاولة إقامة علاقة جديدة مع موسكو بعد نهاية الحرب الباردة. وقد فعلنا ذلك لأننا نؤمن إيماناً عميقاً بأن روسيا آمنة ومستقرة، تعيش في سلام مع جيرانها، أمر في مصلحتنا ومصلحة العالم. إنها لمأساة أن يفضل بوتين العودة إلى القرن التاسع لتبرير العدوان، بدلا من قبول هذا العرض المؤدي إلى مسار مختلف.

بالانتقال إلى عواقب كل هذا، فإن المشاهد في الأراضي المحررة من روسيا لا تصدق. ننظر إلى بوتشا. كما قيل للتو: جنث مشوهة لمدينين مقيدي الأيدي، أطلقت عليها النار من مسافة قريبة؛ مركز لرعاية الأطفال تحول إلى غرفة تعذيب؛ اغتصاب المراهقات؛ اتصالات لاسلكية مزعجة لجنود روس جرى اعتراضها تشير إلى ذلك على أنه تطهير. أو لتأمل الأماكن التي لا تزال تحت سيطرة روسيا: قضى على منشآت الأعمال؛ سحقت وسائل الإعلام المستقلة؛ وتم إنكار حقوق الأقليات، مثل تثار القرم؛ مؤسسات إعادة التدريب المخيفة؛ الترحيل القسري، مع انتزاع الأطفال من ذويهم ليتم تربيتهم كروس؛ الأوكرانيون الذين أجبروا على قبول جوازات السفر الروسية، أو جندوا للقتال من أجل بوتين؛ مواطنون أكرهوا على الإدلاء بأصواتهم في استفتاءات شكلية، والآن، وبصورة مستفزة، في انتخابات الرئاسة الروسية التي تجرى على الأراضي الأوكرانية؛ في شبه جزيرة القرم على وجه الخصوص، التي تعتمد الآن أكثر من أي وقت مضى على موسكو لدعم الميزانية عن اعتمادها على كييف - لم يحقق الغزو لتلك المناطق السلام ولا الازدهار.

كما أن مناورة بوتين لم تغيد الروس. إذ لم يلق أي جندي روسي حقه وهو يقاتل أوكرانيا قبل عام 2014. أما الآن فمنيوا بأكثر من

وكما أعربنا عن موقفنا بوضوح وكرره في عدة مناسبات أخرى في الجمعية العامة، فإننا ملتزمون بدعم الضحية. ويجب علينا الوفاء بهذا الالتزام. يجب أن نستعيد العالم الذي يقوم على أساس مبادئ سيادة الدول وحرمة الحدود واحترام الحريات الشخصية. يجب علينا مساءلة الجناة وشركائهم عن جرائمهم. ولا يمكن ردع الأوهام الإمبريالية الجديدة التي قد تنشأ في أي جزء من العالم إلا بعزمنا. ولا بد أن نواصل السير على هذا الطريق حتى يفهم السيد بوتين أن أيام الإمبريالية الأوروبية قد ولت إلى الأبد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث والتنمية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اللورد ديفيد كامبيرون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود اليوم أن أتطرق إلى ثلاث نقاط. أولاً، التاريخ.

لقد شنت روسيا غزوها الشامل لأوكرانيا قبل عامين. ولكن لنعد بالزمن إلى الوراء قليلاً. ففي عام 2008، زرت تبيليسي في جورجيا بعد فترة وجيزة من غزو القوات الروسية لأوسيتيا الجنوبية. وقلت آنذاك إن بوتين سيعود من أجل المزيد إذا لم نقف في وجهه. وفي عام 2014، كنت رئيساً للوزراء عندما سيطر من أطلق عليهم "رجال الخضر الصغار" على شبه جزيرة القرم. وقلت مرة أخرى إن بوتين سيعود من أجل المزيد إذا لم نقف في وجهه. والآن، بعد محاولة غزو كل أوكرانيا والفشل في ذلك، فإن الدرس المستفاد من هذا التاريخ واضح: إذا لم نقف في وجه بوتين، فسيعود من أجل المزيد.

بالمقارنة مع عامي 2008 و 2014، أعتقد أن العالم قد بدأ يدرك تهديد بوتين. ومع ذلك، إليكم الواقع المأساوي. هل شكلت أوكرانيا تهديداً لروسيا قبل عام 2014؟ لا. هل اعترضت روسيا على تشكيل الدولة الأوكرانية في عام 1991؟ لا. هل اعترضت في عام 1994، عند توقيع مذكرة بودابست؟ لا. بل تعهدت روسيا في الحقيقة بعدم استخدام القوة أبداً ضد أوكرانيا. إن كانت الدولة الأوكرانية تشكل تهديداً للسكان الناطقين بالروسية، فلماذا صوتت كل منطقة في أوكرانيا لصالح الاستقلال، بما في ذلك في شبه جزيرة القرم ودونباس؟ إذا نحنا

العالمي أو المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وأعمالها وقحة للغاية لدرجة أنها تشكل تهديداً للنظام الدولي ذاته.

لذلك، نعم، يجب أن نقف إلى جانب أوكرانيا ودعمها. ولكن لا من أجل أوكرانيا فحسب. ولا من أجل أوروبا فحسب. ولكن من أجل العالم ومبدأ بسيط: أمن الحدود، وحرمة الأمم، ومبدأ تقرير المصير. إن المعركة التي تخوضها أوكرانيا هي معركتنا، معركة العالم، وعلى المجتمع الدولي أن يتحلى دائما بالقوة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية ليتوانيا.

السيد لاندسبيرغيس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): سنجي غداً ذكرى مرور عامين على بدء غزو الاتحاد الروسي الشامل لأوكرانيا. في الواقع، بدأ العدوان الروسي على أوكرانيا قبل عقد باحتلال روسيا وضمتها غير القانوني لشبه جزيرة القرم، ومدينة سيفاستوبول وزعزعة استقرار منطقة دونباس الأوكرانية. لقد عجزنا عن ردع روسيا في ذلك الوقت، والآن يمكننا أن نرى إلى أين قادنا ذلك. إن روسيا لن تتوقف، ما لم يتم إيقافها. هذه الحرب الإبادة لها غايات متعددة: وهي طمس هوية أوكرانيا كبلد مستقل وفخوور على الخريطة الأوروبية، وتهديد الاستقرار الأمني في أوروبا، والنيل من النظام العالمي القائم على القواعد.

يمتد تأثير العدوان الروسي ليصل إلى بلدان بعيدة جداً عن الحدود الأوكرانية. لقد رأينا كيف استغلت روسيا وشريكها بيلاروس أسعار الطاقة والأمن الغذائي والهجرة. لقد رأينا كيف أثر تعطيل روسيا لصادرات أوكرانيا عبر موانئ البحر الأسود على الفئات السكانية الضعيفة على مستوى العالم. إنها قضية عالمية، وليست حرباً أوروبية فحسب. إذا سُمح لروسيا بالاستمرار دون رادع في أوكرانيا اليوم، ستتسلل حربها قريباً إلى عقر دار الجميع. وستتجرأ الجهات المخربة المارقة في جميع أنحاء العالم على تسوية مشاكلها بأساليبها الخاصة. ويجب أن تتلقى أوكرانيا كل الدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الممكن. ويجب أن تواجه روسيا وبيلاروس العزلة جراء ازديادتهما للمبادئ الأساسية ذاتها التي يستند إليها إنشاء الأمم المتحدة ووجودها.

300 000 ضحية. بالإضافة إلى ما سبق، شهدت روسيا منذ الغزو أولى محاولات الانقلاب فيها منذ أكثر من ثلاثة عقود، وتخلفت عن سداد ديونها للمرة الأولى منذ أكثر من قرن. ولم يسلم باقي العالم من العواقب المنبثقة عن تلك الحرب. فقد أدى ارتفاع تكاليف الطاقة والغذاء إلى إذكاء التضخم. وكان لذلك عواقب، وخاصة بالنسبة لأفقر الناس في العالم.

والنقطة الأخيرة التي أود الإدلاء بها، هي: لماذا يتعين علينا أن نظل أقوياء. بعد مرور عامين، أدرك أن البعض يود إعادة التفكير. هناك إحساس بالإنهاك. هناك مشاكل أخرى. وقد يبدو التوصل إلى حل وسط مغرياً. لكن هذا خطأ. علينا إدراك ثمن الاستسلام. قال بوتين إنه لن يكون هناك سلام حتى تتحقق أهداف روسيا. في مقابلة أجراها مؤخراً، تحاشى بديرية تأكيد أنه راض عما تم الاستيلاء عليه من أراضٍ أوكرانية حالياً. ذاك لا يبدو رجلاً يسعى إلى حل وسط. بل هو متمتر إمبريالي معاصر يعتقد أن القوة هي الحق. وإحلال سلام جائر الآن يرقى إلى الدعوة إلى استئناف القتال في أوكرانيا متى يناسبه ذلك.

لكن في نهاية المطاف يجب علينا التثبت بقوتنا ليس من أجل أوكرانيا فحسب. نعم، أوكرانيا تعرضت للجور. نعم، نقدر قرارها باتباع مسار ديمقراطي والكفاح من أجل حقها في القيام بذلك. ولكن الأهم أن ندرك أيضاً أن ذلك يهمننا كلنا. إن أفلاح بوتين في انتزاع نوع من النصر، سيعاني باقي دول العالم أيضاً. إن ما بدأ في أوكرانيا لن يكون منتهاه هناك. قد يتمكن بوتين ببسر من نشر تشويهه لحقائق التاريخ في أماكن أخرى، مثل جمهورية مولدوفا أو دول البلطيق، وسيتجرأ آخرون على التحول إلى القتال حينما يلائمهم ذلك. لن ينعم أي بلد بالأمان طالما له جار طاغ عدواني.

وذلك يقودنا إلى كذبة كبرى أخرى. تدعي روسيا صداقتها مع البلدان التي تستشعر استبعاد النظام العالمي لها، لكنها لم تبد رغبة في تغييرات قد تجعل هذا النظام أكثر إنصافاً، مثل إصلاح مجلس الأمن. فهي تقريبا لا تقدم دعماً يذكر للصناديق الرئيسية لدعم أفقر الشعوب في عالمنا، مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين أو الصندوق

وقد اقترحت أوكرانيا طريقاً واضحاً للسلام: صيغة السلام المكونة من 10 نقاط. ونحث جميع الدول على دعم هذه المبادرة وعدم الوقوع في فخ ما يسمى بخطط السلام التي لا تهدف إلا إلى إخضاع أوكرانيا كي تستسلم لمخططات المعتدي.

أخيراً، أود أن أعرب عن أمل صادق في أن تؤيد أغلبية الدول المجتمعة في هذه القاعة ضرورة التمسك الجماعي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، مؤكدين من جديد التزامنا الثابت بانتصار جانب العدل وليس الجانب المعتدي. إن إنهاء هذه الحرب أمر ممكن، ولكن لا يمكن تحقيق سلام حقيقي من خلال الخداع الروسي. والسبيل الحقيقي الوحيد لتحقيق سلام دائم هو انتصار أوكرانيا وهزيمة روسيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية الاتحادية في ألمانيا.

السيدة بيربوك (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية):

”أخشى أن ينسى العالم أمرنا، لأن الجميع يركزون بشدة على حرب روسيا والعنف في الشرق الأوسط.“

هذا ما أخبرتني به امرأة في مثل عمري في غوروم بجنوب السودان. وكانت تلك المرأة قد فرت من العنف في السودان ومعها حقيبة صغيرة من المتعلقات، وهي تحمل طفلها على خاصرتها. إن كلماتها تطاردني منذ ذلك الحين. وأنا أعلم أن هذا القول ينطبق على عدد لا يحصى من النساء والأطفال والرجال في جميع أنحاء العالم الذين ينامون جائعين ويعانون من العنف. وإذ أقف هنا، أقول لهم مباشرة: إننا لم ننسكم. ولا تعني حقيقة أن الحرب الوحشية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا مستعرة منذ عامين أننا لا نرى معاناة الآخرين. إن التلميذة التي رُحلت من الأقاليم الشرقية في أوكرانيا وانتزعت من والدتها هي طفلة تعاني. إن الطفل الصغير في غزة الذي فقد والديه هو طفل يعاني. إن الصبي الجائع في السودان هو طفل يعاني. وحياة كل شخص مهمة بنفس القدر. والإنسانية غير قابلة للتجزئة. ولذلك، فإن أسوأ ما يمكن أن نفعله الآن هو أن نضع ألم شخص ما في مقارنة مع ألم شخص آخر. فذلك لن يصب إلا في مصلحة أولئك الذين يسعون إلى تقسيمنا من أجل المضي قدماً في مخططاتهم القاسية في العالم.

وهذا أخطر تهديد للسلام العالمي ولسلامة منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وإذا سمح لروسيا بمواصلة انتهاك القانون الدولي من دون مساءلة، بما في ذلك عن جريمة عدوانها، فإنني لا أرى كيف يمكننا أن نجلس هنا في هذه القاعة ونناقش مسائل أخرى اليوم أو في المستقبل. لا أعلم ما سيجمله المستقبل إن تغاضينا وأشحنا بأنظارنا بعيداً عن الاعتداء الذي شنه الاتحاد الروسي على الأطفال الأوكرانيين بغرض الإبادة الجماعية، وترحيلهم غير القانوني إلى روسيا وبيلاروس، وفصلهم القسري عن أسرهم، بهدف محو هويتهم الأوكرانية.

وبينما تواصل القوات الروسية مهاجمة أوكرانيا في عدة اتجاهات، حيث نتلقى المزيد من الأدلة الجديدة على إعدام قوات الاحتلال الروسية أسرى الحرب الأوكرانيين، بينما تتظم روسيا انتخاباتها الرئاسية على أراضي أوكرانيا التي تحتلها، ويواصل الممثلون الروس استغلال النظام الدولي واختبار حدوده ويستمر انتخابهم في مجالس المحافظين والمناصب في المنظمات الدولية. ينبغي ألا يحدث ذلك.

إن ما يحرك روسيا المعاصرة رغبتها في الانتقام والغرائز الاستعمارية الحديثة التوسعية لآخر إمبراطورية جامدة. إن الكرملين لا يعبأ بالسلام ما لم يتمكن من إملاء شروطه. إن كان أحد لا تزال تساوره الشكوك بشأن ما يمكن لروسيا أن تفعله، فإن المصير المأساوي لأليكسي نافالني في سجن روسي بمثابة دليل دامغ آخر على القمع الوحشي للمعارضة والوتيرة المقلقة التي تواصل بها روسيا انحدارها إلى النزعة الاستبدادية. يجب الإفراج عن جثمان أليكسي وتسليمه لعائلته من دون مزيد من التأخير وأي شروط إضافية. ويجب على روسيا أن تكف فوراً عن اضطهادها للشخصيات السياسية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، والتوقف عن استغلال النظام القضائي من أجل تحقيق أغراض سياسية. وقد صعد الكرملين، المعروف باستمراره في نشر رواية تاريخية مشوهة، إجراءاته مؤخراً بإدراج عدد من المسؤولين البولنديين ومسؤولي دول البلطيق في ما يسمى بقائمة المجرمين المطلوبين. لقد أصبح هؤلاء المسؤولون مستهدفين بسبب معارضتهم الصريحة للتحريف الروسي للتاريخ. ويجب على روسيا وقف هذه الأنشطة.

وضع ألم شخص ما في مقارنة مع ألم شخص آخر. والقيادة السياسية تعني الوقوف في وجه الاستقطاب وحماية مجتمعنا من سموم التجريد من الإنسانية. وتلك هي الرسالة التي نبعث بها اليوم، هنا في الجمعية العامة. إننا نقف إلى جانب أوكرانيا، مهما طال الزمن، لأننا نقف في مواجهة عالم تسوده القسوة. ونحن ندافع عن عالم تكون فيه حياة أي إنسان حياة لها قيمتها، سواء أكان فلسطينياً أو إسرائيلياً أو سودانياً أو أوكرانياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير أوروبا والشؤون الخارجية في فرنسا.

السيد سيجورني (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تهاجم روسيا جارتها منذ عامين وتتسبب في أسوأ معاناة لسكانها منذ عامين. وهذه الحرب العدوانية شأن لا يخص أوكرانيا وحدها؛ وإنما لها عواقب وخيمة على جميع شعوبنا. كما أن روسيا تتسبب منذ عامين في تفاقم أزمة الغذاء أيضاً، حيث اختارت بوعي منها أن تعزز مجهودها الحربي بدلا من مساعدة الشعوب المحتاجة واختارت استهداف وقصف النظام الزراعي الأوكراني بشكل يومي في محاولة لمنع نقل الحبوب في البحر الأسود. ومن ثم، فقد اختارت روسيا إبطاء المساعدات الإنسانية وإفراقها واختارت التجويع. ولكن لا ينخدع أحد بذلك. فبضع شحنات متقطعة في الصيف الماضي لن تعوض عن الضرر الهائل ولن تكافح الجوع حقا في أفريقيا والقارات الأخرى. إن السماح لروسيا بالانتصار يعني السماح بتدمير القطاع الزراعي في أوكرانيا وسرقة الأراضي الأوكرانية. إنه يعني انتصار الجوع. إن روسيا لا تساعد بلدان الجنوب، ناهيك عن شعبها. نها تفعل العكس تماما. ويجب أن نقول ذلك بوضوح في هذه القاعة.

كما انضم انعدام الأمن الغذائي إلى انعدام الأمن في مجال الطاقة: فروسيا تهدد إمدادات الطاقة منذ عامين، ولم يكن لديها، دون شك، أدنى اعتبار لتغير المناخ مطلقا. وبالتالي، فإن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا تهم الجميع. وتهم الجميع أيضا لأنها غير مشروعة وغير مبررة.

ولهذا السبب، كان مما ينم عن الاستخفاف التام أن يتساءل وزير الخارجية الروسي صراحةً خلال اجتماع مجموعة العشرين في ريو دي جانيرو، قبل يومين فقط، عن سبب انشغال العالم بالحرب الروسية ضد أوكرانيا. حسناً، أقول للسيد لافروف، إننا مشغولون بحربهم لأن حربهم تسبب الموت والألم والدمار - ليس في أوكرانيا وحدها وليس في بوتشا وإيربين في الأقاليم الشرقية من أوكرانيا وحدهما، بل في جميع أنحاء العالم بأسره. لقد قصفت روسيا الموانئ في أوكرانيا، عن قصد، لمنع تصدير الحبوب الأوكرانية إلى العالم مستخدمةً الغذاء كسلاح. وذلك يمكن أن يتوقف غدا إذا أنهى الرئيس الروسي هذه الحرب الآن.

وإذا كنا نهتم بعالم تكون فيه كل حياة مهمة بنفس القدر، فالأمر منوط بنا، وبكل واحد منا، كي نقف ضد الحرب الروسية. لقد أنشئت الأمم المتحدة لهذا الغرض بالتحديد: ضمان أن تُعامل حياة أي إنسان باعتبارها حياة لها قيمتها وأن تكون الإنسانية غير قابلة للتجزئة. وأثبت الرئيس بوتين مرارا وتكراراً أن حياة البشر بالنسبة له لا تساوي شيئاً، لا في الخارج ولا في الداخل، حيث لا يتورع الآن حتى عن اعتقال أطفال روسيا أنفسهم بسبب وضعهم الزهور حداً على وفاة أليكسي نافالني.

وكما أوضحتُ لتلك المرأة في جنوب السودان، فإننا لم نختر أن ننشغل لهذه الدرجة بالحرب العدوانية الروسية. فتصرفات الرئيس الروسي القاسية هي التي تجبرنا على ذلك. ولكن ذلك لا يعني أننا لا نرى المعاناة في السودان وأننا لا نرى المعاناة في الشرق الأوسط. وشأننا شأن الكثيرين هنا، فإن الحالة الإنسانية المفجعة في غزة تَورق منامنا. لقد تُرك 17 000 طفل بلا أم أو أب. وهناك مئات الآلاف في أمس الحاجة إلى الغذاء والماء. وهذه المعاناة يجب أن تنتهي الآن. ويتعين أن تطلق حماس سراح جميع الرجال والنساء والأطفال الذين أخذتهم رهائن في هجومها الوحشي على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وثمة حاجة إلى هدنة إنسانية للعمل من أجل وقف إطلاق نار مستدام وإيجاد سبيل نحو حياة كريمة وسلام وأمن للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء في دولتين.

إنني أعلم أن هذا النزاع يثير مشاعر جياشة في العديد من بلداننا. ولهذا السبب، من المهم جداً عدم الاستسلام لأولئك الذين يحاولون

تظل صامته وقد أعربنا عن رفضنا للعدوان على أوكرانيا في أربعة قرارات اتخذت بأغلبية كبيرة تزيد على 140 صوتا مؤيدا مقابل أقل من 10 أصوات معارضة.

إن التسليم بأن إرادة طرف واحد يمكن أن تتجاوز النظام الدولي قد يرسل إشارة سلبية جدا إلى بقية دول العالم. وسيكون ذلك إنكارا تاما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وبذلك، قد نستسلم لقانون الغاب ونقود العالم إلى سيناريو قائم على نزاعات تزداد عنفا باستمرار.

ونكرر تأكيد إدانتنا لحرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا. وندين الهجمات المستمرة على المدنيين والمناطق السكنية والمستشفيات والمدارس، إضافة إلى الأعمال الإجرامية ضد المدنيين. وسنقدم من ارتكبوا هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية. فلا يمكن الإفلات من العقاب.

وفي مواجهة الهجوم على أوكرانيا، نشعر جميعا بالغضب. لكن هناك البعض الذين يتجاوزون ذلك ويسارعون إلى تقديم المساعدة رغم المخاطر. فقد أصابت الهجمات على أوكرانيا عمال إغاثة وعاملين في المجال الإنساني أيضا. وفي العام الماضي، أودى هجوم عشوائي بحياة الإسبانية إيما إيغوال التي كانت تحمي أرواح الآخرين. وبسبب هذه الفظائع وغيرها، سيتعين مساءلة مرتكبيها أمام العدالة الدولية.

وإن تفكر فيهم وتفكر في الضحايا، ضاعفت إسبانيا الدعم المالي الذي تقدمه للمحكمة الجنائية الدولية. وزدنا مساهمتنا الإلزامية للمحكمة إلى 7,5 ملايين يورو سنويا وقدمنا أيضا تبرعات متزايدة. وفي العام الماضي، وفي إطار حزمة مساهمات مقدمة لمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بقيمة 6 ملايين يورو، خصصنا مبلغ مليوني يورو لإنشاء برنامج لمساعدة الضحايا.

ويتشاطر الكثيرون منا الاقتناع بضرورة اتخاذ إجراءات للدفاع عن العدالة، ولكن يجب أن يُترجم هذا الاقتناع إلى التزام كي يكون فعالا. وهذا ما تعتقده الحكومة الإسبانية وشركاؤنا الأوروبيون. وقد استقبل الاتحاد الأوروبي ما يقرب من 10 ملايين لاجئ أوكراني. ووجد 000 200 منهم موطنا مؤقتا في إسبانيا. كما وافقنا على حزم مساعدات إنسانية ومادية لتمكين أوكرانيا من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس.

إن الأغلبية الساحقة منا في هذه القاعة يريدون السلام والأمن الدوليين. وتشكل هذه الأغلبية ما يقرب من ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية العامة. وهذه الأغلبية ليست صامته. ودعت الجمعية العام ست مرات في غضون عامين إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وإلى احترام ميثاق الأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أدانت الجمعية بحق احتلال روسيا غير المشروع لمناطق بأكملها من أوكرانيا. فروسيا، بمهاجمة جارتها، تقوض المبادئ والقواعد التي يقوم عليها النظام الدولي، الذي نحن جميعا هنا ضامنون له. ولا أحد يريد عالما لا تكون فيه هذه المبادئ والقواعد سوى حبر على ورق ويمكن فيه للجار أن يغزو جاره دون عقاب.

وبعد مرور عامين، حان الوقت للعودة إلى رشدنا. لقد حان الوقت لوقف هذا العدوان الروسي. ونحن نطالب بذلك. ودعت الجمعية إلى ذلك عدة مرات، كما قلت قبل قليل. وأمرت محكمة العدل الدولية بذلك في آذار/مارس 2022. وبعد ظهر اليوم، سأكررها أيضا، باسم فرنسا، أمام مجلس الأمن. إن الوقوف إلى جانب أوكرانيا يعني الوقوف إلى جانب القانون وإلى جانب السلام وإلى جانب الأمن. ويعني ذلك توخي العدالة والتحلي بالإنسانية. وكما أتاحت لرئيس فرنسا الفرصة لتأكيد، أثناء وقوفه إلى جانب الرئيس زيلينسكي خلال زيارته الأخيرة إلى باريس، فإن فرنسا تقف وستواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا وشعبها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الخارجية وشؤون الاتحاد الأوروبي والتعاون في إسبانيا.

السيد ألباريس بويو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): هناك تواريخ يسجلها التاريخ. وهناك تواريخ تظل محفورة في ذاكرة الشعوب. غدا، 24 شباط/فبراير، سيصادف مرور عامين منذ الاعتداء على استقلال الشعب الأوكراني، وهو اعتداء سيفشل أمام تصميم شعب حر. عا من الحرب القاسية التي تسببت في عواقب وخيمة من الألم والدمار والأسر المحطمة والأرواح المفقودة. عا من حرب عبثية، إذ لا يمكن لأي طموح أن يسمو فوق السلام وحياة الملايين من البشر.

وفي مواجهة حرب العدوان، يكون الصمت انحيازًا. فالترام الصمت هو ضد مصلحة الضحايا. ولم تستطع الجمعية العامة أن

سيعرضه للخطر. واليوم سأدعوه أندريه. إنه قائد في الجيش الأوكراني، أب شاب وله أسرة. إنه يناضل منذ عامين من أجل السلام والأمن في بلده. لمدة عامين، بالكاد رأى أسرته - لأن أندريه لا يسمح لنفسه بالراحة للحظة. إنه يعطي الأولوية لمستقبل أطفاله على اللحظات الثمينة التي يحب أن يقضيها معهم الآن. إنه اللقاء الأكثر إثارة للإعجاب الذي مررت به بصفتي وزيراً للخارجية. فهو لم يسمح لنفسه للحظة، ولا لثانية، بفقدان التركيز أو الشعور بالشك أو ببساطة إعادة شحذ همته. لا يسمح لنفسه ولو للحظة حتى بالتفكير في الاستسلام. إنها قوته - هذه القوة، هذه القدرة على الصمود - التي أراها في عيون جميع الأوكرانيين الذين ألتقيهم. إنه لأمر رائع حقاً كيف تمكن شعب أوكرانيا من الصمود في وجه العدوان الروسي لهذه الفترة الطويلة.

ولذلك سنواصل دعم أوكرانيا. واهتمامنا وعملنا، في نفس الوقت وبطبيعة الحال، مطلوبان في أماكن أخرى كثيرة: الصراع بين إسرائيل وحماس، الذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا الأبرياء؛ والمأساة القاتمة التي تتكشف فصولها في السودان؛ والبؤس في العديد من الأماكن الأخرى في العالم - العنف الذي يدفع المجتمعات إلى اليأس، العنف الذي يجب وقفه. وذلك تماماً السبب في أننا لا نستطيع أن نسمح لأنظارنا بالابتعاد عن أوكرانيا - ليس فقط لأن روسيا تدمر أوكرانيا ببطء ولكن لأن حرب روسيا على أوكرانيا هي اعتداء على العالم وعلى مبدأ السيادة الذي ندافع عنه جميعاً وعلى ميثاق الأمم المتحدة، الذي وقعنا عليه جميعاً، وعلى النظام القائم على القواعد الذي نقدره جميعاً.

لذلك، من مصلحتنا أن تصمد أوكرانيا أمام العدوان الروسي، وأن توقف عدوان روسيا، ولهذا السبب يجب علينا أن ندعم أوكرانيا - ليس بفتور وليس مؤقتاً. يجب علينا أن نفعل كل ما يلزم للمدة التي يتطلبها الأمر، لأنه لا يمكن أن يكون هناك أمن دائم بدون انتعاش، ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون عدالة. والواقع أن النهاية الوحيدة القابلة للتطبيق للحرب هي السلام العادل. ذلك هو السبب في أننا ندعم صيغة السلام الأوكرانية، صيغة الرئيس زيلينسكي. وهو السبب في أننا نأخذ زمام المبادرة في استعادة العدالة لأوكرانيا. ومن مصلحتنا

إن عدم الاستقرار الناجم عن الهجوم على أوكرانيا له تأثير عالمي يهدد بلايين الأشخاص. وأزمة الغذاء مثال على ذلك. فقد زرعت روسيا ألغاماً في مناطق واسعة من أوكرانيا، مما يحول دون استخدامها للزراعة. وانسحبت من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. وقصفت الموانئ والبنية التحتية لنقل الحبوب. ونشهد استخدام الجوع في أضعف البلدان كسلاح آخر من أسلحة الحرب. ونواصل العمل مع أوكرانيا لضمان صادرات الحبوب. ووطدنا طريقاً عبر البحر الأسود وعززنا ممرات للتضامن. وخصصت إسبانيا 236 مليون يورو لمكافحة انعدام الأمن الغذائي و 4,4 ملايين يورو لمبادرة الحبوب الأوكرانية و 2,5 مليون يورو لبرنامج الأغذية العالمي.

ولأن عواقب العدوان على أوكرانيا ذات نطاق عالمي، يجب أن تكون الردود ذات نطاق عالمي. وصيغة السلام التي وضعها الرئيس زيلينسكي ترسي الأساس للسلام. وندعو جميع أعضاء الجمعية العامة إلى الانضمام إلى هذه المبادرة لوضع حد لحالة تتطلب التزام الجميع.

ونرحب أيضاً بقرار محكمة العدل الدولية إعلان اختصاصها للنظر في ادعاءات الإبادة الجماعية ونطالب روسيا بالامتثال للتدابير التحفظية التي أشارت بها المحكمة. ونطالب بالانسحاب الكامل والفوري للقوات الروسية من جميع الأراضي الأوكرانية. فلا يجب أن يستمر العدوان على أوكرانيا ولو يوماً آخر.

إننا نقف هنا اليوم لإحياء ذكرى يوم 24 شباط/فبراير الرهيب. ونقف هنا دفاعاً عن السلام ودفاعاً عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وسنواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا حتى نجتمع مرة أخرى، في الجمعية العامة، لا لتذكر اليوم الأول من الحرب القاسية ولكن للاحتفال بيومها الأخير وبداية سلام عادل من أجل أوكرانيا حرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة الخارجية في مملكة هولندا.

السيدة بروينز سلوت (مملكة هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): هناك صورة أود أن أعرضها على الأعضاء اليوم، ولكنني لا أستطيع. إنها صورة لرجل أود أن أذكر اسمه هنا اليوم ولكنني لا أستطيع لأن ذلك

رأينا القوات الروسية ترتكب وحشية وجرائم ضد الإنسانية لا توصف. وشاهدنا، في الوقت الحقيقي، الكرملين يسعى إلى إعادة كتابة التاريخ. من خلال التعذيب والترحيل وإعادة التثقيف والتلقين والقمع والتضليل، حاولت روسيا إنكار الهوية الأوكرانية، وخنق المعارضة وعقلنة اللامعقول. لكننا نعرف الحقيقة. هذه ليست حرب تحرير. هذه ليست حرب دفاع روسي عن النفس. هذه ليست حرب ملاذ أخير. لم تكن مطلقاً كذلك. وبالتأكيد لن تكون اليوم.

هذه لحظة لذكرى كئيبة. إنها فرصة لإعادة تأكيد دعمنا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولشعب أوكرانيا - ليس على الرغم من حقيقة أن الكثيرين يعانون في أماكن أخرى، ولكن لأن الكفاح من أجل الأمن والإنسانية وتقرير المصير كفاح عالمي. لقد ظل الأوكرانيون يظهرون لنا ما يعنيه الكفاح من أجل هذه القيم كل يوم، متغلبين على أشد الصعاب. ولذا فإننا مدينون لهم بسرد القصص التي ترغب روسيا بشدة في إخفائها - قصص لزعماء دينيين اعتقلوا أو قتلوا لتجربتهم على الصلاة من أجل بلدهم؛ ولصحفيين ومعارضين ونشطاء سياسيين استهدفوا وعذبوا ولكنهم استمروا في دق ناقوس الخطر؛ ولمجتمعات صودرت كنائسها وجردت شوارعها من أسمائها الأوكرانية وطلب من سكانها الحصول على جوازات سفر روسية لتلقي الخدمات الأساسية؛ ولمئات الرجال والنساء والأطفال الذين أعدمهم الجنود الروس في بوشا، وحول معسكر أطفالهم إلى غرفة تعذيب وألقيت جثثهم في مقابر جماعية؛ ولآلاف والآلاف من الأطفال الذين انتزعوا من أسرهم ونقلوا إلى روسيا - أطفال مثل مارغريتا، وهي طفلة أوكرانية تبلغ من العمر 10 أشهر نقلت من مستشفى خيرسون للأطفال ولا تزال محتجزة من قبل حليف بوتين.

ومن خلال كل ذلك، جسد الشعب الأوكراني الروح التي يظهرها ذلك العمل الفني خارج المجلس - لحماية الحياة - أناس عاديون غير عاديين، يقل عددهم كثيراً عن عدد عدوهم ويدافعون بشراسة عن مجتمعاتهم، ومعلمون يحولون المخابئ إلى فصول دراسية، وعمال مدن يجدون سبلاً لاستعادة التدفئة والكهرباء بعد القصف وأسر تنظم وجباتها الغذائية لتطعم جيرانها. يجب أن تكون روحهم التي لا تتكسر

المشتركة أن نحاسب مرتكبي هذه الحرب، لأنه لا يمكن أبداً أن يكون هناك سلام بدون عدالة للضحايا.

وقد شهدنا جميعاً، على مدى العامين الماضيين، كيف ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير وكيف تصاعدت أسعار الطاقة وكيف ازداد الجوع في بعض أكثر الأماكن ضعفاً في العالم. لا بد من أن تتوقف حرب الاختيار العنيفة هذه من أجلنا جميعاً. أملي هو التعاون الذي يدوم حتى عندما تكون الأوقات صعبة، لأن ذلك التعاون يمكن أن يساعدنا، في عالم يزداد استقطاباً، في الوصول إلى الأهداف المشتركة. ولذا فإن أملي كامن فينا، نحن المجتمعين هنا في الجمعية. ولئن كانت وجهات نظرنا قد تكون متباينة، بل جذريا في بعض الأحيان، فإننا جميعاً نريد أن نصنع مستقبلاً أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً من الحاضر - ليس مستقبلاً يكون فيه الحق لمن عند القوة، بل مستقبل يخلف إرثاً نريده جميعاً لأطفالنا. وبروح أندريه، يجب علينا أن نعطي الأولوية لمستقبل عالمنا ومستقبل أطفالنا على خلافاتنا، ولذا يجب علينا دعم أوكرانيا. يجب علينا أن نفعل كل ما يلزم مهما تطلب الأمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية وعضو حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر أوكرانيا ورئيس الجمعية العامة على تنظيم هذه المناقشة البالغة الأهمية. إذا خرجتم من القاعة، باتجاه مجلس الأمن، ستمرون بقطعتين من الفن الأوكراني: مزهريّة وسجادة، تصور كل منهما شجرة مزهرة. لقد تكلم الأمين العام يو ثانت في حفل مراسم تقديم الهدايا، مسلطاً الضوء على معناها الرمزي الأصلي: حماية الأرواح. وكلما مررت بهذا الفن، أتذكر الكفاح الذي أمام الشعب الأوكراني: لحماية الحياة وحماية أسلوب حياته.

لقد مر عامان منذ أن شنت روسيا غزوها الشامل غير القانوني ومن غير سابق استقزاز والوحشي لأوكرانيا، وهو غزو توجّج جهداً دام 10 سنوات لاحتلال أراضي أوكرانيا وإخضاع شعبها. ومنذ ذلك الحين،

العديد من الحاضرين هنا الذين لديهم خلافات حقيقية، عن كيفية تحقيق ذلك السلام. لكن لكي نكون واضحين: إن اهتمامنا بشعب ما لا ينفي بأي شكل من الأشكال اهتمامنا بشعب آخر. إن التعاطف ليس لعبة محصلتها صفر. والدفاع عن السلام والأمن ليس محصلته صفر. وأي تلميح بخلاف ذلك هو، في حد ذاته، اختيار خاطئ. وهكذا، بينما نواصل العمل على مدار الساعة لإيجاد أفضل مسار للعمل في الشرق الأوسط، لا يمكننا أن نغفل عن وحشية روسيا في أوكرانيا. ولا يمكننا أن ننسى محنة الأوكرانيين الذين ما زالوا يقاتلون ويموتون من أجل حريتهم. وهذا يقودني إلى نقطتي التالية: يجب أن نتحدث بصوت موحد

لمطالبة روسيا بإنهاء الحرب. وهذا يعني دعوة روسيا إلى سحب قواتها من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً والتمسك بالمبادئ الأساسية للسيادة والسلامة الإقليمية. وهذا يعني دعوة دول مثل إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى إنهاء دعمها العسكري لعدوان غير مشروع. وهذا يعني ضمان تحقيق العدالة لضحايا جرائم روسيا المروعة، لأن وراء كل رقم في إحصائية شخص لديه قصة.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة: يجب ألا نفقد الإحساس تجاه محنة الشعب الأوكراني. هناك عبارة سمعتها تتردد مؤخراً - إرهاب أوكرانيا - وهي فكرة تقول إن دعمنا واهتمامنا يفتقر بعد سنوات من هذه الحرب. غير أنني لا أستطيع أن أتخيل أنني أشرح للأشخاص الذين قابلتهم في أوكرانيا أننا تعبنا؛ للمرأة التي اغتصبها الجنود الروس وانمحنى الفرح من محيّاها؛ للعاملين الطبيين الذين احتجزتهم القوات الروسية وعذبهم لأسابيع؛ للطفلة ذات السنوات العشر التي أرادت، أكثر من أي شيء آخر، العودة إلى المدرسة ورؤية أصدقائها؛ ولأم التي فقدت طفلتها في هجوم على منزلها والتي حملت طفلتها بين ذراعيها وهي تموت.

هؤلاء الأوكرانيون، تلك الأسر التي لا تستطيع تحمل تكلفة الإرهاب، يعولون علينا للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ومحاسبة من ينتهكونه؛ ولمقاومة الانقسام والإرهاب؛ ولكي نتكاتف للدفع باتجاه الدبلوماسية والحوار والسلام العادل والدائم؛ ولحماية الحياة، بحيث يمكن للحرية والديمقراطية أن تزدهر مرة أخرى في أوكرانيا وفي كل

نموذجاً لنا جميعاً، لأن هذه الحرب، وهذا الانتهاك السافر لميثاق الأمم المتحدة، يؤثران علينا جميعاً.

أدت الهجمات الروسية على البنية التحتية الزراعية الأوكرانية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وكان استخدام روسيا لصادرات الطاقة كأداة إكراه سبباً في تقلبات في الأسواق العالمية. لقد أضر تدمير روسيا للأرض والماء والهواء ببيئة منطقة البحر الأسود بأكملها. كما أن شراء روسيا للذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك القذائف التسيارية ومنصات الإطلاق، قد قوض النظام العالمي لعدم الانتشار.

وبوصفنا مجتمعاً عالمياً، اجتمعنا من قبل لإدانة انتهاكات روسيا لميثاق الأمم المتحدة ورفض محاولاتها غير القانونية للاستيلاء على الأراضي الأوكرانية. لقد وجدنا طرقاً للتغلب على حرب روسيا على الإمدادات الغذائية في العالم. وقد اخترنا الدبلوماسية والحوار، حتى عندما اختارت روسيا الدمار والفوضى. ولكن مثلما يأمل بوتين أن يتلاشى العزم الأوكراني، فإنه يعول على أن يتبدد عزمنا أيضاً. وهكذا فإن المهمة الماثلة أمامنا واضحة: بعد مرور 10 سنوات على بدء هذه الحملة، وعامين على الغزو الروسي الشامل، يجب أن نستمر في الوقوف مع أوكرانيا والدفاع عن النظام الدولي.

واليكم ما يبدو عليه ذلك: أولاً، يجب أن نقاوم الخيارات والمعادلات الخاطئة التي تواصل روسيا إتاحتها بها في محاولة لتقسيمنا - الفكرة الخاطئة بأن أوكرانيا تتحمل مسؤولية متساوية عن بدء الحرب، وقوة متساوية لإنهائها، عندما نعلم أن هذا النزاع قد بدأ، وأن هذا النزاع لا يزال يحتدم، بسبب رجل صغير واحد؛ والفكرة الخاطئة القائلة بأننا يجب أن نتفق على كل شيء من أجل فعل أي شيء؛ والفكرة الخاطئة بأن مواجهة هذا التحدي يعني تجاهل التحديات الأخرى.

أعلم أن الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وكل الدمار الذي تلاه كان بحق محط اهتمام وقلق عالميين. وعلى الرغم من أن الكثيرين منا يتشاطرون هدفاً مشتركاً يتمثل في التوصل إلى سلام دائم، فقد سمعتُ من الناس، بمن فيهم

قبل عام بالضبط، اتخذت الجمعية العامة قراراً (دإط-6/11) بشأن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي يقوم عليها السلام الشامل والعدل والدائم في أوكرانيا. وقد أيدت جميع بلدان الشمال الأوروبي ذلك القرار، إلى جانب أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء. بالنسبة لنا نحن دول الشمال الأوروبي، كان الخيار واضحاً. نحن مدافعون أقوىاء عن القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ولا يمكن التسامح مع الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني، ومع الهجمات على المدنيين والأهداف المدنية، والإفلات من العقاب على جرائم الحرب. وما زلنا نقف ضد جميع انتهاكات القانون الدولي، أينما وقعت.

تؤيد بلدان الشمال الأوروبي صيغة الرئيس زيلينسكي للسلام وعقد مؤتمر قمة سلام يستند إلى سيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة. ونتشاطر الرأي القائل بأن أوكرانيا وحدها هي التي ستحدد الشروط المسبقة للسلام. لكن أوكرانيا لا تستطيع بمفردها تحقيق السلام الذي تستحقه. ولذلك، من الأهمية بمكان أن نضمن أقصى قدر ممكن من الدعم العالمي المتوفر لصيغة سلام أوكرانيا. هذه ليست مجرد حرب منعزلة. بل تترتب عليها عواقب جلية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ما فتئت بلدان الشمال الأوروبي تدعو روسيا إلى وقف حربها العدوانية غير القانونية فوراً وسحب جميع قواتها واحترام استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً. يجب أن نحاسب روسيا على أفعالها.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع اليوم لإحياء ذكرى سنوية حالكة وكئيبة. ها قد مضى زهاء عامين على إقدام روسيا على شن حربها العدوانية، بلا مبرر أو داع، على جارتها أوكرانيا - عامان من الهجمات الروسية على المدنيين الأوكرانيين والبنية التحتية الأوكرانية، وعامان من المعاناة الإنسانية، واقتلاع أرواح الملايين من جذورها وسبل العيش المدمرة، وعامان من العواقب العالمية المترتبة على هذه الحرب، بما في ذلك احتجاز روسيا لسلاسل الإمداد الغذائية

مكان يتعرض للهجوم. تلك كانت مسؤوليتنا عندما اجتمعنا قبل عامين، وهذه هي مسؤوليتنا اليوم. لذا من فضلكم، دعونا لا نفتر أو نفشل.

السيدة زيلمر - جونز (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني حقاً أن أخطب الجمعية العامة بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، وهي آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي الدانمرك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد القادري (المغرب).

يصادف اليوم مضي عامين على دفاع الأوكرانيين عن أنفسهم ضد الغزو الروسي الواسع النطاق. ويصادف هذا الشهر أيضاً مرور 10 سنوات على بدء الحرب العدوانية الروسية والضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم. إن روسيا، وهي دولة نووية وعضو دائم في مجلس الأمن، تشن حرباً على جارتها أوكرانيا الحرة والمستقلة، في انتهاك وحشي لميثاق الأمم المتحدة. إن الحرب هجوم على الديمقراطية وانتهاك صارخ للقانون الدولي. كما أنها قد خلقت عواقب عالمية بعيدة المدى ومدمرة، مثل أزمة الغذاء والطاقة. ويجب علينا جميعاً أن نقف مع أوكرانيا لتغيير ذلك المسار.

لقد أظهرت أوكرانيا وشعبها مرونة وتصميماً لا يصدقان خلال 10 سنوات من العدوان الروسي. وتسببت الحرب في معاناة هائلة للأوكرانيين، وخاصة الأطفال وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. واستهدفت الضربات الجوية الروسية مراراً المدنيين والبنية التحتية الحيوية. وقد هُجر ملايين الأشخاص، إما داخل أوكرانيا أو إلى مكان بعيد عن وطنهم.

ونشعر بالفزع إزاء العواقب المدمرة والحالة الإنسانية التي لا تزال تتدهور. في الأراضي المحتلة مؤقتاً، نرى تقارير عديدة عن العنف الجنسي والتعذيب ضد المدنيين والنقل القسري أو الترحيل غير القانوني للأشخاص، بمن فيهم الأطفال، خارج أوكرانيا. ويجب أن نكفل التحقيق في الجرائم الدولية ومحاسبة مرتكبيها.

لا تزال أوكرانيا والأوكرانيون يدفعون ثمناً باهظاً للعدوان الروسي. لقد بدأت إعادة إعمار أوكرانيا. وسيستغرق الأمر سنوات لإعادة بناء ما تم تدميره. ونحن ملتزمون بدعم أوكرانيا في تلك المساعي.

علاوة على ذلك، قدمت النمسا حتى الآن أكثر من 200 مليون يورو من المساعدات الإنسانية الثنائية لأوكرانيا والبلدان المجاورة لها.

وبالإضافة إلى ذلك، من المحتمل أن يكون ثلث الأراضي الأوكرانية قد بات ملوثا بزرع الألغام والأسلحة غير المنفجرة. لذلك، قدمنا أكثر من 7 ملايين يورو لجهود إزالة الألغام في أوكرانيا.

علاوة على ذلك، علينا أن نواصل مساعدة أوكرانيا على تصدير حبوبها إلى تلك البلدان التي في أمس الحاجة إليها في جميع أنحاء العالم. وهناك العديد من الإجراءات المعمول بها: ممرات التضامن، وتعزيز الموانئ النهرية وغيرها من مساح متعددة الأطراف أخرى، بالتعاون مع شركائنا، على غرار مبادرة الحبوب من أوكرانيا.

فالمخاطر النووية اليوم أعلى مما كانت عليه منذ عقود. ونرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للعمل معا - وفي المقام الأول من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا وفي الميدان - لتأمين مرافق الطاقة النووية التي أصبحت أهدافا في تلك الحرب. ونرحب بالعمل الدؤوب الذي تقوم به أفرقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع المحطات النووية لتوليد الكهرباء في أوكرانيا، ولا سيما في زابوريجيا. وكل ذلك يؤكد الإلحاح الشديد لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي والابتعاد عن نموذج الردع النووي.

والنقطة الأخيرة التي أود الإدلاء بها: إن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في فيينا، منتديات لا غنى عنها يمكن للدول الأعضاء من خلالها تسوية خلافاتها، والتوصل إلى حلها كما هو مأمول في بيئة يسودها حوار شامل. وفي هذه الأوقات العصيبة، يجب علينا تعزيز النهج المتعدد الأطراف والمزيد من الحوار، بدلا من التقليل منها. ويقتضي ذلك أيضا التواصل مع من نختلف معهم. ويجب أن نحافظ على تلك المنظمات ونعززها وأن نمكنها من الاضطلاع بدورها.

قبل عام بالضبط، دعت أغلبية ساحقة مؤلفة من 141 دولة في الجمعية العامة روسيا إلى وقف الحرب، ووقف المعاناة، ووقف التهديدات النووية، ووقف الانتهاكات الصارخة لميثاق الأمم المتحدة.

العالمية رهينة لتحقيق طموحاتها السياسية العنيفة، مما يعكس تجاهلا فاضحا لمحنة الناس الذين يعيشون في أفقر بلدان العالم وأضعفها.

إن مناقشة اليوم هي أيضا تذكير بأن هذه الحرب لم تبدأ في شباط/فبراير 2022 فقط. قبل عشر سنوات، احتلت روسيا بشكل غير قانوني شبه جزيرة القرم وضمتها إليها. ونحن بوصفنا أعضاء في نظام عالمي قائم على القانون الدولي، لا نقبل العيش في عالم يطغى فيه قانون الأقوياء على سيادة القانون. والنمسا، بوصفها بلدا محايدا، تعتمد بشكل خاص على احترام وتنفيذ القانون الدولي والمعاهدات والأعراف من أجل أمنها. ولا يستطيع أي منا الوقوف مكتوف الأيدي بينما تنتهك المبادئ الأساسية لنظامنا القانوني والأمني المشترك - لا في أوكرانيا ولا في أي مكان آخر حول العالم.

إضافة إلى احتلال روسيا غير القانوني لمناطق بأكملها من أوكرانيا، يتعرض السكان المدنيون لهجمات واسعة النطاق وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وأصبحت المدن الأوكرانية مثل بوتشا وماريوبول مرادفا للمعاناة الإنسانية التي تفوق الوصف. وفقاً للتقارير، رحلت روسيا آلاف الأطفال الأوكرانيين إلى الأراضي المحتلة أو إلى روسيا. يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لإعادة أولئك الأطفال إلى ديارهم وأسرهم. ويتعين علينا التشديد على أنه لا يمكن إحلال سلام مستدام بدون عدالة ومساءلة. ولا يمكن أن تمر الجرائم من دون عقاب. نحن ندعم بشكل كامل كافة الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة، بما في ذلك الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة للأمم المتحدة، التي تتخذ من فيينا مقراً لها.

وتتضامن النمسا تضامنا كاملا مع أوكرانيا والحكومة الأوكرانية والشعب الأوكراني. لا يمكن المبالغة في تقدير العواقب الإنسانية الناجمة عن الحرب الروسية وتأثيرها على السكان المدنيين وعلى البيئة. في إطار مساعيها الإنسانية، استقبلنا اللاجئين الأوكرانيين في النمسا: منذ شباط/فبراير 2022، تم تسجيل أكثر من 100 000 لاجئ، وقيم أكثر من 70 000 لاجئ حاليا في النمسا، كما يتلقى حاليا أكثر من 13 000 طفل أوكراني العلم المقاعد الدراسية للمدارس النمساوية.

كلمتي على ذكر النفاقم الأساسي لانعدام الأمن الغذائي، الذي يؤثر على البلدان والسكان الأكثر ضعفا.

وستواصل رومانيا دعم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وندين بأشد العبارات الممكنة ما يسمى بالاستفتاءات التي نظمها الاتحاد الروسي في الأراضي المحتلة في أوكرانيا. وتشكل تلك الأعمال غير القانونية وغير المشروعة انتهاكا خطيرا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وانتهاكا صارخا آخر لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وتُظهر تقارير مثيرة للقلق واردة من شبه جزيرة القرم ومناطق أخرى محتلة مؤقتا العديد من حالات العنف والسجن والتعذيب بدوافع سياسية. ويجب إجراء تحقيق في كل الجرائم على النحو الواجب ومحاسبة المسؤولين عنها. ويجب تحميل روسيا المسؤولية عن سلوكها غير المشروع وغير القانوني.

ويجب أن يبعث العالم برسالة واضحة مفادها ألا مبرر لإراقة الدماء والدمار والمعاناة الإنسانية. وبالتالي، نحتاج إلى القوة الكاملة للجمعية العامة وشرعيتها لنؤكد من جديد بتصميم كامل أن القانون الدولي مهم وأن ميثاق الأمم المتحدة مهم وأننا نتمسك بالقواعد الموضوعية لحماية كل دولة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وستظل رومانيا شريكا متعدد الأطراف ملتزما وجديرا بالثقة وموثوقا به. ومنذ اليوم الأول للحرب، كانت حكومة رومانيا وشعبها أول المستجيبين في تقديم المساعدة للأوكرانيين الذين لجأوا إلى بلدنا. ونواصل الالتزام أيضا بدعم الجهود العالمية في مجال الأمن الغذائي بتيسيرنا حتى الآن عبور أكثر من 34 مليون طن من الحبوب الأوكرانية. وتتوثر الحرب المستمرة في أوكرانيا تأثيرا كبيرا في المنطقة وتشكل تحديا لقدرة الدول المجاورة على الصمود. وقد مددنا يد العون لجارتنا، جمهورية مولدوفا، الأكثر تضررا من الحرب بعد أوكرانيا نفسها.

ويتعين علينا أن نعمل معا لاستعادة السلام لمكانته المستحقة. وتؤيد رومانيا تأييدا تاما صيغة السلام الأوكرانية بوصفها الإطار الوحيد المؤدي إلى السلام العادل والدائم والمستدام القائم على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي دافعنا عنها بشجاعة في الماضي. وهناك

ووصلتنا من كل حذب وصوب حول العالم دعوات لا تنقطع من أجل إحلال السلام. ما من بلد يتوق إلى السلام أكثر من أوكرانيا - سلام دائم شامل وعادل وقائم على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تماما كما طالبت الجمعية العامة قبل عام. ولهذا السبب تؤيد النمسا صيغة السلام التي قدمتها أوكرانيا وكذلك عقد مؤتمر قمة للسلام يشمل الجميع على أساس تلك الصيغة في الوقت المناسب. وهذا السلام لم يصبح بعد حقيقة واقعة.

إن الكرملين قادر على وقف الحرب على الفور. إننا ندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف عدوانها، وسحب قواتها من كامل أراضي أوكرانيا ووضع حد لسفك الدماء.

السيد هريستيا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): بينما نحبي الذكرى السنوية الثانية على بدء حرب عدوانية كاملة شنها الاتحاد الروسي على أوكرانيا، لا نزال نشهد مستوى مقلقا من الأعمال القتالية، دون أي مؤشر على تراجعها، مع معاناة لا توصف يكابدها السكان المدنيون وعواقب وخيمة وطويلة الأمد. ومن المهم أن نشدد هنا، في الأمم المتحدة، على أن هذا العدوان المستمر يقوض جوهر النظام الدولي القائم على القواعد وتعددية الأطراف الفعالة، ويظل مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره. ومع ذلك، فإن عدوان الاتحاد الروسي لم يبدأ بالحرب التي شنها في 24 شباط/فبراير 2022، بل بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم، في عام 2014.

ذلك هو السبب الرئيسي الذي يدفعنا إلى الاستمرار في الإدانة الحازمة للحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا في الأمم المتحدة. إن دعم المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية خلال هذه الأوقات الصعبة، وأود أن أؤكد على فحوى البيان الذي أدلى به في وقت سابق نائب رئيس وزراء لوكسمبورغ.

تظل أوكرانيا مهمة جدا للمجتمع العالمي، لأسباب لا تتعلق باحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بما فيها القانون الإنساني، بل بسبب الأثر الخطير والملموس جدا لعدوان الاتحاد الروسي على شتى الميادين على الصعيد العالمي. وسأقتصر في

وإعادة الإعمار. وتحققت نتائج ملموسة، بما في ذلك التوقيع على أكثر من 50 وثيقة تعاون. وبالإضافة إلى ذلك، أبرمنا اتفاقية ضريبية جديدة في إطار تطوير البنية التحتية القانونية. وقررت اليابان أيضا اتخاذ تدابير لتخفيف الشرط المتعلق بتأشيرة الدخول المتعدد للأوكرانيين المشاركين في مشاريع التعاون بين اليابان وأوكرانيا.

ونود أن نبرز أننا عقدنا جلسة عن المرأة والسلام والأمن خلال المؤتمر بهدف تعزيز المناقشات بشأن كيفية إدماج هذا المنظور في عملية الانتعاش وإعادة الإعمار في أوكرانيا. وأكدت تلك الجلسة أيضا التزامنا بحماية المرأة، بما في ذلك من خلال الرعاية الصحية وتطوير أماكن الإيواء وحماية ضحايا العنف الجنساني. ويجب حماية النساء والأطفال، ولا سيما أولئك الذين أضعفهم النزاع. وستواصل اليابان أخذ زمام المبادرة في تعزيز قضايا المرأة والسلام والأمن في الأمم المتحدة أيضا.

وأظهرنا بعقد ذلك المؤتمر التزامنا الثابت بدعم أوكرانيا. وستواصل اليابان قيادة الجهود الدولية لدعم إنعاش أوكرانيا وإعادة إعمارها.

بيد أن تلك المبادرات لن تتحقق بالكامل ولن تقيد الشعب الأوكراني بما يكفي ما لم توقف روسيا عدوانها. ويجب أن نواصل جهودنا للحفاظ على النظام الدولي القائم على سيادة القانون وتعزيزه وبناء عالم ينعم بالأمن والأمان وتضان فيه كرامة الإنسان. واليابان عازمة على الاضطلاع بدور رائد لتعزيز وظائف الأمم المتحدة، بسبل منها إصلاح مجلس الأمن، لتمكينها من الاضطلاع بدورها الأساسي.

أود أن أهدي خالص تحياتي إلى وزير الخارجية كوليبا وإلى شعب أوكرانيا الذي يواصل جهوده لاستعادة السلام. وستقف اليابان إلى جانب أوكرانيا إلى أن يسود السلام والعدالة.

السيد ماريان (تشيكيا) (تكلم بالإنكليزية): قبل 10 سنوات، بدأت روسيا حربا عدوانية دون سابق استقزاز ضد جارتها. وبعد مرور ثماني سنوات، صعدت روسيا عدوانها غير القانوني على أوكرانيا أكثر بشن غزو واسع النطاق. وكان لذلك الهجوم غير المسبوق الذي يشنه عضو دائم في مجلس الأمن عواقب بعيدة المدى. وتعرض روسيا

مبدأ واحد واضح من الناحيتين القانونية والأخلاقية: أوكرانيا وحدها هي التي تملك الشرعية السياسية والأخلاقية لتقرير ما إذا كانت تريد التواصل مع الاتحاد الروسي ومتى تريد ذلك وبأي شروط.

إن نداءنا واضح: يجب أن تلتزم روسيا بقواعد القانون الدولي. ويجب أن تتوقف عن استخدام القوة دون قيد أو شرط وأن تتسحب بالكامل وعلى الفور من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتشيد رومانيا بحرارة بصمود الشعب الأوكراني وشجاعته لمقاومته ببطولة خلال العامين الماضيين. وسنواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا.

السيد تسوجي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن ميثاق الأمم المتحدة اتفاق مشترك يجب أن تنقيد به جميع الدول الأعضاء بحسن نية. إنه أساس جميع العلاقات الدولية. ولهذا السبب تحديدا، لا يمكننا أن نتغاضى عن عدوان روسيا المستمر على أوكرانيا. وأشارت الجمعية العامة مرارا وتكرارا إلى أن العدوان الذي تشنه روسيا انتهاك واضح للقانون الدولي، بما في ذلك الميثاق. ولا يمكن أبدا أن يكون التغيير أحادي الجانب للوضع الراهن بالقوة أمرا مقبولا في أي مكان في العالم.

ولا يوجد بلد لا يريد أن يحل السلام في أوكرانيا. ولكن لا يمكن أن يكافئ السلام المعتدي ويجب أن يكون شاملا وعادلا ودائما مبنيا على مقاصد الميثاق ومبادئه. وقد أكدنا، نحن الدول الأعضاء، ذلك قبل عام في هذه القاعة. غير أن شعب أوكرانيا لا يزال يعاني من العدوان الذي تشنه روسيا دون سابق استقزاز. ويجب مساءلة روسيا عن كل فظائعها. ويجب أن تمتنع أيضا الدول الأعضاء الأخرى عن دعم العدوان، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

يحتاج شعب أوكرانيا أيضا إلى رؤية مفعمة بالأمل لمستقبله. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، ترأستُ بعثة اقتصادية إلى كييف لتعزيز انتعاش أوكرانيا وإعادة إعمارها. وناقشنا تدابير ملموسة مع رئيس الوزراء شميغال ومجتمع الأعمال ووعدنا بتسريع تلك الجهود. وفي 19 شباط/فبراير 2024، دعونا رئيس الوزراء شميغال إلى اليابان ونظمتنا في طوكيو المؤتمر الياباني الأوكراني لتعزيز النمو الاقتصادي

السلام والأمن على الصعيد العالمي للخطر بانتهاكها الحقوق الأساسية لأوكرانيا في الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية الكاملة.

واستهدفت روسيا مرارا وتكرارا المدنيين والبنية التحتية المدنية في خضم حربها العدوانية. وأكدت تحقيقات الأمم المتحدة مسؤولية روسيا عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وأصبحت بوتشا وإربين رمزين مأساويين لتلك الوحشية. واقتربت تلك الانتهاكات للقانون الدولي بأساليب أخرى من أساليب الحرب مثل المحاولات الروسية لمنع تصدير الحبوب من أوكرانيا. وأدى الابتزاز الذي تمارسه روسيا في قطاع الطاقة إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وبالتالي تأجيج التضخم على مستوى العالم. ونتيجة لذلك، أخذتنا روسيا جميعا رهينة لسياستها الإمبريالية العدوانية.

السيد فليمينغ (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تحل اليوم الذكرى السنوية الثانية للغزو الروسي لأوكرانيا، وهو غزو غير مبرر وبدون سابق استغزاز. لقد أزهقت روسيا ظلما وعدوانا عدة آلاف من الأرواح - الروسية والأوكرانية على حد سواء - وأجبرت 14 مليون شخص على ترك منازلهم. ويقاسي الباقون استمرار الهجوم الروسي العشوائي على البنية التحتية المدنية في أوكرانيا. وتقوم روسيا باختطاف وترحيل الآلاف من الأطفال الأوكرانيين، وتسلبهم عائلاتهم وهوياتهم. وهذه الوحشية متعمدة ومقصودة. والغرض هو كسر روح الشعب الأوكراني. وينبغي ألا يخطئ أحد في أن أعمال روسيا تشكل تهديدا لكل واحد منا ولأسس النظام الدولي القائم على القواعد الذي بنيت عليه الأمم المتحدة. ولهذا السبب فقد اتخذت أيرلندا والاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحاضرة هنا اليوم إجراءات حاسمة رداً على العدوان الروسي. وسنواصل القيام بكل ما يتطلبه الأمر لأننا ندرك ما هو على المحك، ليس فقط بالنسبة لأوكرانيا أو لأوروبا، ولكن بالنسبة للمجتمع العالمي للأمم.

لقد رد المجتمع الدولي على روسيا. وفي ست مناسبات خلال الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة، أيدت الجمعية العامة بقوة القرارات التي أكدت من جديد الالتزام العالمي بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دولياً. وطالبت الجمعية بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للأفراد العسكريين الروس من الأراضي الأوكرانية. وترفض روسيا تنفيذ كل القرارات التي اتخذت حتى الآن.

الآن إذ تبدأ أوكرانيا السنة الثالثة من حرب برية وجوية وبحرية وإعلامية واسعة النطاق، كثيراً ما نسمع أن السلام ينبغي أن يتحقق بالوسائل الدبلوماسية والمفاوضات. ولكن لنكن واضحين: هناك دولة واحدة يمكنها إنهاء هذه الحرب على الفور اليوم. وتحقيقاً لتلك الغاية، ندعو روسيا مجدداً إلى وقف عدوانها غير المشروع والانسحاب التام من كامل أراضي أوكرانيا.

ولا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف مكافأة سلوك المعتدي بتنازلات مشبوهة تُفرض من خلال ضغط الأقران أو التهديدات العسكرية. وما من طرف عدا أوكرانيا يمكنه تحديد الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه السلام الدائم والعاقل. وتشارك تشيكيا، بالإضافة إلى أكثر من 80 بلداً آخر من جميع أنحاء العالم، بنشاط في عملية صيغة السلام التي حددها الرئيس زيلينسكي. ونعتبر مقترح السلام الخيار الوحيد المشروع والقابل للتطبيق. وقد دافع الشعب الأوكراني عن بلده وسيادته بتكلفة باهظة. إنهم يعتمدون علينا، نحن المجتمع الدولي، للقيام بدورنا. ولا شك أن تشيكيا، من جانبها، ستقف بفخر إلى جانب أوكرانيا حتى تنتصر في معركتها العادلة وحتى يحاسب المعتدي.

وبينما نتكلم، تواصل روسيا، من خلال حربها العدوانية، انتهاك ليس فقط ميثاق الأمم المتحدة، بل أيضاً الغرض الأساسي الذي أنشئت

على هذا النظام في وجودنا ذاته كدولة ديمقراطية ذات سيادة. إن الحرب العدوانية التي تشنها روسيا تتحدى ذلك الأمر في الصميم. وإذا سمحنا لروسيا بالانتصار في أوكرانيا، فإن ذلك سيشجعها على المضي في أجندها الإمبريالية ضد الآخرين. وسنعاني جميعاً من العواقب.

وبينما تدافع أوكرانيا عن أمتها، يدافع الأوكرانيون أيضاً عن حرياتها الأساسية، أي حق المرء في العيش بسلام داخل حدوده دون خوف من التعرض للهجوم. وفي ظل صيغة السلام التي طرحها الرئيس زيلينسكي، تعمل أوكرانيا على تحقيق الحق الذي نطالب به جميعاً: تقرير مستقبلنا بأنفسنا، في سلام وأمن، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتستحق أوكرانيا الدعم غير المشروط من كل دولة عضو في هذا المجتمع العالمي - هذه الأمم المتحدة. وتتعهد أيرلندا بتقديم دعمها الثابت اليوم ودائماً.

السيد بروسبارديس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): سنتذكر إلى الأبد يوم 24 شباط/فبراير 2022 باعتباره اليوم الذي بدأت فيه روسيا غزوها غير القانوني وغير المبرر لأوكرانيا المسالمة. وبعد مرور عامين، لا تزال الحرب العدوانية الوحشية التي تشنها روسيا تجلب آلاماً ومعاناة هائلة لشعب أوكرانيا. إن روسيا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بغزوها بلداً مجاوراً ذا سيادة. وهذا هجوم مخزٍ على النظام الدولي القائم على القواعد. وبوصفنا المجتمع الدولي، يجب أن نكون حازمين وأن نقف في وجه هذا الهجوم. وقد أدانت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة الحرب العدوانية غير المبررة التي تشنها روسيا دون سابق استقراز على أوكرانيا ومحاولتها ضم المناطق الأوكرانية بصورة غير قانونية. وعلاوة على ذلك، فإن آثار هذه الحرب العبثية محسوسة على الصعيد العالمي مع ازدياد حدة أزمة الغذاء. يجب إيقاف روسيا، وهذا في مصلحتنا جميعاً. ومن الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تقديم كل الدعم اللازم لأوكرانيا. وتقف لاتفيا جنباً إلى جنب مع أوكرانيا وتؤمن إيماناً قوياً بانتصارها.

لم ننس أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً وسكانها. إن تلك الأراضي وسكانها الأوكرانيون جزء لا يتجزأ من أوكرانيا. ومناطق

إن دعمنا الاقتصادي والإنساني لأوكرانيا، واستضافتنا للاجئين الأوكرانيين، ومبادراتنا لضمان المساءلة عن انتهاكات روسيا للقانون الدولي جزء لا يتجزأ من استجابتنا. وقد اضطلعت المجتمعات المحلية في جميع أنحاء أيرلندا وأوروبا بدورها في هذا الجهد، حيث أظهرت تعاطفها مع نضال أوكرانيا ودعمها له من خلال توفير ملجأ آمن للفارين من ديارهم. وقد استقبل الشعب الأيرلندي 105 000 أوكراني في مجتمعاتنا، وهو ما يمثل أكثر من 2 في المائة من سكان دولتنا. وقد كان القرار التاريخي الذي اتخذته المجلس الأوروبي بفتح مفاوضات الانضمام مع أوكرانيا إشارة قوية للشعب الأوكراني بأن أوكرانيا تنتمي إلى الأسرة الأوروبية في ذلك المجتمع العالمي للأمم. كما إنه إشارة واضحة لروسيا بأننا سنواصل الوقوف إلى جانب أوكرانيا في الأجل الطويل.

وقد أصيبت أيرلندا بالصدمة والغضب بعد وفاة أليكسي نافالني في أحد السجون الروسية الأسبوع الماضي. ومرة أخرى، يُظهر سجنه ووفاته ازدراء الحكومة الروسية للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويذكرنا ذلك أيضاً بالسبب الذي من أجله لا يرغب الشعب الأوكراني في أن تحكمه روسيا.

وقد أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى اضطراب شديد في أسواق الغذاء والطاقة العالمية، مما أثر على أكثر شعوب العالم ضعفاً. وتنتظاهر روسيا بدعم الفئات الأكثر ضعفاً، ولكن روسيا مهتمة فقط بفرض إرادة موسكو. وقد رأينا ذلك بوضوح من خلال قرار روسيا غير المبرر بالانسحاب الأحادي الجانب من مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، مما أدى إلى تفاقم الوضع الحرج بالفعل في أسواق الغذاء العالمية. ومن ناحية أخرى، تعمل أوكرانيا على المساهمة في سلامة الأغذية وأمنها على مستوى العالم. وقد تمكنت أوكرانيا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي من تحقيق الاستقرار في أسعار الغذاء والمساعدة في إطعام الجياع في العالم من خلال ممرات التضامن الأوروبي والممر الإنساني في البحر الأسود ومبادرة الحبوب من أوكرانيا.

إن أيرلندا بلد صغير محايد عسكرياً، يعتمد على التجارة العالمية والعلاقات المستقرة القائمة على الدبلوماسية بين الدول. ويظل النظام متعدد الأطراف أقوى حماية لنا وأهم أصولنا الأمنية العالمية. ونعتمد

إن أوكرانيا تستحق السلام العادل والدائم على أساس ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، تشارك فنلندا في تنفيذ صيغة الرئيس زيلينسكي للسلام. وهي الخطة الوحيدة الجادة والقابلة للتطبيق لتأمين مستقبل تنعم فيه أوكرانيا بالسلام. والدعم والمشاركة الدوليان الواسعان ضروريان بينما نستعد لمؤتمر قمة السلام المقبل. وكل جهودنا يمكن أن تُحدث تغييرا. وهناك احتياجات فورية لأوكرانيا يجب أن نلبّيها الآن. ولكن من الواضح أن هذا لا يكفي. وسيحتاج الأوكرانيون أيضا إلى دعمنا المكثف على المدى الطويل. وستكون جهود التعمير هائلة. ولحسن الحظ، فقد بدأت بالفعل. وتلتزم فنلندا التزاما راسخا بالإسهام في تعمير أوكرانيا في السنوات المقبلة.

يجب على روسيا أن تنتهي فوراً غزوها الوحشي وغير القانوني لأوكرانيا. وندعو روسيا مرة أخرى إلى احترام استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وتواصل فنلندا إدانة انتهاكات روسيا الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وستواصل فنلندا الوقوف إلى جانب أوكرانيا ما دام الأمر يتطلب ذلك.

السيد دارساليا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): انقضى عامان منذ أن شنت روسيا حربها العدوانية على أوكرانيا. وتشكل هذه السياسة العدائية والمحاولات غير القانونية لإعادة رسم حدود جيران ذوي سيادة بالقوة اعتداء على النظام الدولي القائم على القواعد وانتهاكا صارخا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس، كما أدت إلى تحطيم الهيكل الأمني في أوروبا وخارجها. وستجاوز آثارها الحدود الوطنية وتؤدي إلى تفاقم النطاق الهائل بالفعل للتحديات العالمية.

وقد تسببت الحرب على مدى العامين الماضيين في عواقب إنسانية ودمار على نطاق هائل. والتكتيكات الروسية، بما في ذلك الهجمات الموجهة ضد الأعيان المدنية والبنية التحتية، والتي توقع خسائر كبيرة في صفوف السكان المدنيين في أوكرانيا، غير مقبولة.

حتى يومنا هذا، تواصل روسيا احتلالها غير المشروع لمنطقتي أبخازيا وتسخينغالي في بلدي. ولذلك، فإن البيئة الأمنية في جورجيا ومحيطها تزداد تدهورا. وعلاوة على ذلك، لا تزال حالة حقوق الإنسان

دونيتسك وخيرسون ولوهانسك وزابورجيا، إلى جانب شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، وأوكرانية وستظل كذلك. وندعو روسيا إلى سحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية فوراً وبشكل كامل وغير مشروط من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً.

وفي الوقت نفسه، تبذل روسيا جهوداً لمحو الثقافة والهوية الأوكرانية في الأراضي المحتلة مؤقتاً. وتذكرنا الجرائم المروعة التي ارتكبتها روسيا في أوكرانيا بالتجربة المريرة لشعب لاتفيا خلال الاحتلال السوفييتي. وتُطبق نفس الاستراتيجية: معسكرات الفرز والترحيل القسري للمدنيين والتعبئة القسرية والاحتجاز والملاحقة القضائية غير القانونيين وعمليات الإعدام خارج المحاكم والتبني غير القانوني للأطفال ومنح جوازات السفر قسراً. وتواصل روسيا إنكار الجرائم التي ارتكبتها وتسعى إلى تبرير غزوها غير القانوني وتلقي اللوم في ذلك على أي طرف سوى نفسها. إن جرائم الحرب التي ارتكبتها روسيا لا يمكن أن تمر دون عقاب. ويجب ضمان المساءلة.

السيد تيرالا (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، نؤيد البيان المشترك لبلدان الشمال الأوروبي الذي أدلت به ممثلة الدانمرك.

غداً، سيكون قد مر عامان منذ أن بدأت روسيا حربها العدوانية الشاملة غير القانونية في أوكرانيا. وشهدنا على مدى عامين الغزو الروسي غير المبرر. وفي الوقت نفسه، أظهر الأوكرانيون قدرة مذهلة على الصمود الذي بدأ بالفعل قبل 10 سنوات إثر الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم والحرب اللاحقة في شرق أوكرانيا.

وتستمر المعاناة الإنسانية الهائلة في أوكرانيا في الوقت الراهن. ونتعاطف مع أبناء الشعب الأوكراني الشجعان الذين يدافعون عن أسرهم وحريتهم وبلدهم. ونتعاطف بشكل خاص مع الأطفال الذين رحلتهم روسيا قسراً ومع عائلاتهم. وسنواصل التحدث بالنيابة عنهم وعن الآخرين الذين يعانون من عواقب الحرب الوحشية الروسية.

وحرب روسيا غير المشروعة ليست مشكلة أوروبية فحسب. وهي ليست مشكلة غربية فحسب. وهي ليست مشكلة بالنسبة للبلدان الغنية فحسب. إن لها عواقب عالمية هائلة، لا سيما في مجال الغذاء والطاقة. ويجب أن يتوقف ذلك.

لقد تابع بلدي ببالغ الأسى والألم الدمار الفظيع والقضاء بشكل مروع على أوجه الحياة الطبيعية لآلاف الأوكرانيين من أصل يوناني الذين عاشوا في منطقة بحر آزوف لقرون عديدة، ولا سيما حول مدينة ماريوبول التي تخضع حاليا لاحتلال القوات الروسية الغاشم. لقد هلك المجتمع بأكمله مع سقوط قتلى وجرحى وتعرض الناس للصدمة النفسية وتششت العائلات واختطاف الأطفال وتحول غير المحاربين إلى لاجئين بين عشية وضحاها بعد تدمير سبل عيشهم وممتلكاتهم وفقدانها إلى الأبد. ونشعر بحزن عميق أيضا إزاء الهجمات العشوائية الجوية على مدينة أوديسا التي تشكل مركزا تاريخيا آخر للمجتمعات اليونانية التي تعيش في أوكرانيا وأحد مواقع التراث العالمي لليونسكو.

وفي هذا المنعطف الحرج، يجب ألا يفقد الأمل في العلاقات الدولية من يدعمون الحرية والسلام وسيادة القانون. وبطبيعة الحال، لا ينحصر الكفاح العادل والصعب للشعب الأوكراني في السلامة الإقليمية للبلد وسيادته، بل يعنينا ويؤثر علينا جميعا في جميع أنحاء القارة الأوروبية وإقليم شرق المتوسط الحساس ويعني أيضا المجتمع العالمي في سياق الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

وإذا سُمح لمحرفي الحقائق المعاصرين، بعد كل شيء، بشق طريقهم نحو تحقيق أهدافهم في منتصف القرن الحادي والعشرين، سيُصبح النظام الدولي القائم على القواعد بأكمله محكوما عليه بالانهيار ونسيج مجتمعاتنا الديمقراطية ذاته معرضا للخطر. ويتعين علينا جميعا أن نضطلع بدورنا على هذا الطريق الصعب بتقديم الدعم الكبير بكل الطرق الممكنة للطرف المضطهد وإبداء المعتدي الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن الانتهاكات المتعددة للقانون الدولي والإنساني التي تسببت بدورها على نحو غير مسؤول في معاناة واسعة النطاق للسكان المدنيين وألحقت أضرارا جسيمة بالهيكل الأساسية للبلد واقتصاده. ويجب أن توقف روسيا فورا أعمالها وأن تتسحب تماما من أوكرانيا تمشيا مع قرارات الجمعية العامة العديدة ذات الصلة.

وتبذل اليونان، وستواصل بذل، قصارى جهدها في حدود قدراتها الواقعية للمساعدة في تخفيف معاناة المدنيين الأبرياء والمحتاجين. لقد

على أرض الواقع مروعة. ولا يزال الاحتلال الروسي يوقع خسائر فادحة في صفوف المدنيين الأبرياء وقد أودى مؤخرا بحياة العديد من المواطنين الجورجيين. ولا يزال من المثير للقلق أنه على الرغم من الحالة الخطيرة في كلتا المنطقتين المحتلتين من جورجيا، فإن روسيا، الدولة التي تمارس سيطرة فعلية على أرض الواقع، تمنع باستمرار وصول الآليات الدولية لحقوق الإنسان على نحو ما أكدته قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وبالتنسيق مع المجتمع الدولي، ما فتئت جورجيا تبدي تضامنا كاملا مع أوكرانيا باتخاذ خطوات سياسية ودبلوماسية، فضلا عن تقديم مساعدة إنسانية كبيرة. وقد أيدت جورجيا جميع القرارات والمبادرات التي اتخذتها جميع المنظمات الدولية الرئيسية دعما لأوكرانيا. وأود أنؤكد مجددا دعم جورجيا الكامل لمبادرة أوكرانيا للسلام، التي تستند نقاطها الرئيسية إلى الميثاق، وبالتالي فهي تتجاوز استعادة السلام والسلامة الإقليمية لأوكرانيا ويتمثل هدفها الرئيسي في الدفاع عن القيم الأساسية للأمم المتحدة.

وقد استقبلت جورجيا أكثر من 28 000 أوكراني متضررين من الحرب وتقدم الدعم لهم. وتنفذ الحكومة مشاريع رعاية خاصة بهم وتوفر لهم خدمات الإقامة والتعليم والرعاية الصحية.

أود مرة أخرى أنؤكد مجددا دعم جورجيا الثابت لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. ونكرر دعوتنا إلى الاتحاد الروسي بأن يوقف فورا العدوان وأن يسحب جميع قواته ومعداته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا. وسنقف متضامنين مع أوكرانيا والشعب الأوكراني.

السيد لامبريديس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): اليوم، للأسف، يصادف مرور عامين على شن روسيا هجوما غير مبرر ودون سابق استقزاز على أوكرانيا، ويصادف أيضا مرور 10 سنوات على ضم شبه جزيرة القرم بصورة غير قانونية - وهي أعمال ندينها، من جانبنا، بشدة. وسرعان ما احتشد المجتمع الديمقراطي الدولي بأسره وراء أوكرانيا منذ البداية وأدان انتهاك استقلال دولة عضو في الأمم المتحدة وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

محاولتها السخيفة لتبرير عرضها غير القانوني للأسلحة على أوكرانيا، بينما تواصل نشر شائعات لا أساس لها من الصحة عن صفقات أسلحة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي. ونغتنم هذه الفرصة لنوضح موقفنا مرة أخرى: لم تكن لدينا قط صفقات أسلحة مع الاتحاد الروسي ولا نعتزم القيام بذلك في المستقبل.

وندين بشدة ما تطلقه القوات المعادية من شائعات عن صفقات الأسلحة. وهي قصة محبوكة للتأمر ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجزء من محاولة عدائية لتشويه صورتها على الساحة الدولية بسبل منها الاحتجاج بقرارات جزاءات غير قانونية ضدها.

وما يدفع في الواقع الأزمة في أوكرانيا إلى حافة الحرب النووية العالمية هي الولايات المتحدة بإرسالها الأسلحة الفتاكة السيئة السمعة باستمرار، بما في ذلك القنابل العنقودية، إلى ساحة المعركة الأوكرانية. وعليه، لا تملك أي حق قانوني أو مبرر أخلاقي للتشهير بالتعاون الطبيعي بين الدول ذات السيادة في مجال الدفاع الوطني من أجل السلام والأمن في المنطقة وبقية العالم.

وينبغي أن يركز المجتمع الدولي على الأعمال الإجرامية التي ترتكبها الولايات المتحدة والتي تسببت في سفك الدماء والدمار في أوكرانيا بتزويدها بمختلف أنواع الأسلحة والمعدات الفتاكة على نطاق واسع، بدل أن يصغي إلى مزاعمها التي لا أساس لها من الصحة بشأن صفقات الأسلحة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي والملفقة من بعض القوى غير النزيهة لأغراض سياسية.

وينبغي أن تضع الولايات المتحدة في اعتبارها أنها إذا استمرت في نشر تلك الإشاعة التي صنعتها بنفسها ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستقرازا بلا أساس، فإنها ستواجه نتيجة غير مرغوب فيها حقا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 62 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 12/55.

عقدنا للتو مؤتمرا دوليا هاما بشأن إعادة إعمار أوكرانيا في أثنينا يوم الخميس الماضي. وفي الوقت نفسه، نعتزم المثابرة ومواصلة المساهمة بكل الطرق الممكنة، بما في ذلك من خلال قطاعات الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية، بما أن موانئنا الاستراتيجية تشكل مركزا حيويا للإمداد في شمال اليونان، وأيضا من خلال أسطولنا التجاري القوي لنقل البضائع والحبوب والطاقة من أوكرانيا وإليها.

وبالنظر إلى الكارثة الإنسانية المستمرة والمعاناة الإنسانية الناجمة عن هذه الحرب البشعة، ينبغي أن يبدأ المجتمع الدولي النظر في مساعدة الأطراف المعنية على التوجه في النهاية نحو إيجاد حل سلمي معقول يعيد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ويحترم بالكامل الحقوق والتطلعات المشروعة لجميع الشعوب التي تعيش في المنطقة من أجل أن تنعم بالسلام وحياة كريمة ومزدهرة يستحقونها بلا شك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. سنستمع إلى بقية المتكلمين يوم الاثنين 26 شباط/فبراير في الساعة 10/00 هنا في القاعة بعد النظر في بنود أخرى معلنه في يومية الأمم المتحدة.

وقد طُلبت الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود تذكير الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على 10 دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيم نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي مضطر لأخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد ردا على البيان الاستفزازي الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.

نرفض رفضا قاطعا ادعاءات الولايات المتحدة الشائنة التي لا أساس لها من الصحة وتشكل استفزازا سياسيا كبيرا وعملا طائشا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتحرص الولايات المتحدة حرصا شديدا على إساءة استخدام هذا المنبر وخداع المجتمع الدولي في أعقاب